

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2019/1990)

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتور: رملي محمد

من إعداد الطالبين:
- بن صفية هبة إنعام
- عباسي سمية

نوقشت و أجزت علنا بتاريخ: 2021/07/12

أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ رملي محمد / الدرجة العلمية/ مشرفا
الدكتور/ بوطيبة فيصل / الدرجة العلمية/ مناقشا
الدكتور/ رفاة إبراهيم / الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

سورة التين

شكر و تقدير

نحمد الله على جزيل نعمه و نشكره شكر المعترف بمنه و نصلي و نسلم على صفوة

أنبياءه و على آله و صحبه و أوليائه

نتقدم بجزيل الشكر و فائق التقدير و عظيم الامتنان لأستاذنا المشرف "رملي محمد"

لإشرافه على هذه المذكرة و توجيهاته القيمة و نصائحه الرشيدة

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان لكل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم

مناقشة موضوع المذكرة و حضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه كما لا يفوتنا أن نتوجه

بالتحية و الشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

لجامعة سعيدة

دون أن ننسى الشكر الخاص لكل من ساعدنا في هذا العمل بشكل أو بآخر و خاصة

الذي ساهم في تذليل الصعوبات "سالم عبد العالي"

إهداء

لك الحمد ربى على عظيم فظلك و كثير عطائك ، اهدي ثمرة جهدي :

إلى من وضع المولى سبحانه و تعالى الجنة تحت قدميها و قرها في كتابه الكريم ، إلى

القلب الحنون الذي أكثر لي الدعاء " والدتي الحبيبة "

إلى سندي و ضياء دربي من علمني الإصرار و المثابرة ، مصدر الأمل و الطموح "والدي

العزير "

الأعمدة التي أرتكز عليها للصمود أخوأي "سالم" و "يوسف"

إلى روافد الوفاء و نبع المحبة و الحنان ، أغلى ما أملك "صديقاتي "

هبة

إهداء

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي كان نجاحنا بيديه
وأهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

إلى من خلد الله ذكرها في القرآن يتلى إلى يوم الدين، وجعل الجنة تحت قدميها، حملتني
وهنا على وهن إلى "والدتي حفظها الله".

إلى طيب القلب الذي علمني بمثاليته وتواضع صفاته إلى "والدي العزيز" أطال الله في
عمره.

إلى شموع البيت المنيرة إلى شقائق النعمان إلى من شاركوني حياتي إخواني وأخواني الأعزاء و
أزواجهم وإلى ملائكة الأرض أبناء أخواني.

إلى كل من ساعدني في هذه المذكرة.

إلى رفيقات دربي وصديقات الروح وإلى كل الصديقات اللواتي جمعني بهم القدر.

إلى كل من نسيهم القلم ولم ينساهم القلب.

سمية

الْفَرَس

فهرس المحتويات

صفحة	العنوان
أ	الإهداء
ب	الشكر
ت	فهرس المحتويات
ث	فهرس الجداول
ج	فهرس الأشكال
ح	فهرس الملاحق
I-V	مقدمة
الفصل الأول الأسس النظرية و المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر	
02	تمهيد
03	المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
03	المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم المفاهيم المرتبطة به
05	المطلب الثاني : خصائص و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
07	المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
07	المبحث الثاني : محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
07	المطلب الأول : أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر (أهدافه)

18	المطلب الثالث : عوامل جذب الاستثمارات
19	المبحث الثالث : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم آثاره و مخاطره
19	المطلب الأول : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
23	المطلب الثاني : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر
26	المطلب الثالث : مخاطره
27	المبحث الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
27	المطلب الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
29	المطلب الثاني : تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
30	المطلب الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
34	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني	
مدخل نظري للنمو الاقتصادي	
36	تمهيد
37	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
37	المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي
38	المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي و خصائصه و أهم أنواعه
42	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي و أهميته
44	المبحث الثاني : محددات النمو الاقتصادي و مؤشرات
45	المطلب الأول : محددات النمو الاقتصادي
45	المطلب الثاني : عناصر النمو الاقتصادي

46	المطلب الثالث : مؤشرات النمو الاقتصادي
47	المبحث الثالث : نظريات و نماذج النمو الاقتصادي
47	المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية و الكينزية
49	المطلب الثاني : النماذج النيوكلاسيكية
55	المطلب الثالث : نماذج النمو الداخلي (الحديث)
62	المبحث الرابع : جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي
62	المطلب الأول : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نموذج Domar-Harod
64	المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نموذج sollow
64	المطلب الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نماذج النمو الداخلي
70	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2019/1990)	
72	تمهيد
73	المبحث الأول : دراسة نظرية للجانب التطبيقي
73	المطلب الأول : تعريف السلاسل الزمنية
73	المطلب الثاني : السلاسل الزمنية المستقرة و غير المستقرة
75	المطلب الثالث : نماذج السلسلة الزمنية غير المستقرة
76	المبحث الثاني : عرض و بناء نموذج الدراسة
76	المطلب الأول : الدراسات السابقة

78	المطلب الثاني : عرض نموذج الدراسة
79	المطلب الثالث : بناء نموذج الدراسة
79	المبحث الثالث : التعريف بالمتغيرات و منهجية الدراسة و تقدير النتائج
79	المطلب الأول : التعريف بالمتغيرات
80	المطلب الثاني : منهجية الدراسة
81	المطلب الثالث : تقدير النتائج
90	خلاصة الفصل الثالث
92	خاتمة
95	قائمة المراجع و المصادر
104	الملاحق
111	الملخص

فليس الظالم

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
28	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2019/1990)	01
81	النتائج الأولية لإختبار Phillips-perron	02
82	النتائج النهائية لمرشح الفروقات الأولى لإختبار Phillips-perron	03
83	نتائج تقدير نموذج ARDL	04
85	نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الاخطاء العشوائية	05
86	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	06
87	نتائج مقدرات معلمات طويلة الأجل	07
88	نتائج مقدرات معلمات قصيرة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ	08

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
12	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة	01
22	دورة حياة السلعة و مراحل تطورها	02
29	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر (2019/1990)	03
84	نتائج تحديد فترات الإبطاء للمتغيرات	04
84	دالة الارتباط الذاتي و دالة الارتباط الجزئي لمربعات البواقي	05
85	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	06
89	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي	07

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
104	جدول البيانات المستخدمة في التحليل القياسي باللوغاريتم	01
105	دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة	02
105	دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة لنموذج تأثير FDI على النمو الاقتصادي في الجزائر	03
107	نتائج تقدير ARDL	04
108	إختبار منهج الحدود ARDL Bounds Test	05
108	نتائج مقدرات معلمات طويلة الأجل	06
109	نتائج مقدرات معلمات قصيرة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ	07

مقدمة

مقدمة :

إن الموضوع الذي نتناوله هذه الدراسة يتعلق بتعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي ، إذ يعد هذا الأخير من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة والتي تعتبر من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في أي بلد، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي ظل الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة للوفاء بالتزاماتها ، يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال من خلال الدور الحيوي والمهم الذي يلعبه في نقل أحدث التكنولوجيات والمساهمة في رفع رأس المال وكذا زيادة المهارات البشرية وتطوير خبراتها ، وهو ما ركزت عليه معظم النماذج التي قامت بدراسته وتفسيره ، وانطلاقاً من ذلك سعت الدول النامية ومن بينها الجزائر جاهدة لجلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية مستخدمة في ذلك كل الأساليب التي من شأنها المساعدة للاستفادة منها ، بعدما اشتدت المنافسة بين الدول للوصول إلى هذا الهدف قامت بتوفير أنسب مناخ للقيام بذلك و ذلك بتوفير أفضل الضمانات التي تؤمن هذه العملية وتقديم أكبر قدر من الحوافز والتسهيلات مزیلة الحواجز والعراقيل التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي .

اهتمام الجزائر بجلب الاستثمارات الأجنبية جلي و واضح للاستفادة من إيجابياتها وتسخيرها لدفع عجلة التنمية لديها وذلك بسعيها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة تبرز من خلالها وجود سوق جزائري مهم ، فما كان عليها إلا اللجوء للاستثمارات الأجنبية التي أخذت تنمو بشكل متسارع على حساب النمو الاقتصادي رغم مواجهتها للعديد من العوائق والصعوبات والتغيرات المستمرة في القوانين .

بناء على ما تقدم وفي ظل الاهتمام المتزايد بالاستثمارات الأجنبية خصوصاً المباشرة منها، وكذا شدة المنافسة التي يشهدها السوق العالمي في جذب أكبر عدد من هذه الاستثمارات وزيادة تدفقاتها إلى البلدان النامية حاملة معها عدة إيجابيات تستفيد منها الدول المضيفة في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد المحلي.

1. إشكالية البحث :

بناء على ما سبق ذكره في المقدمة يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي :

" ما مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الجارية (1990 / 2019) ؟ "

يمكن إدراج بعض الأسئلة الفرعية كما يلي :

- في ما يتمثل واقع معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- هل تتوفر الجزائر على مناخ اقتصادي جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يؤثر الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي؟

2. الفرضيات :

من خلال الأسئلة الفرعية السابقة نصيغ الفرضيات التالية :

- تتوفر الجزائر على مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي و الذي بدوره يحفز النمو الاقتصادي .

3. أهداف الدراسة :

- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وماهية النمو الاقتصادي .
- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي .
- معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو
- إبراز مختلف العوائق التي تحد من جذب أي استثمار أجنبي مباشر للجزائر .

4. حدود الدراسة :

- الإطار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري .
- الإطار الزمني : تم تحديد فترة الدراسة على مدى (1990_2019) .

5. أسباب اختيار الموضوع :

من أبرز الأسباب الدافعة إلى اختيار موضوع البحث يمكن ذكره على وجه الخصوص في ما يلي :

- الرغبة في معرفة الدور الفعال الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- باعتباره موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية .
- الميول الشخصي للتعلم في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

6. أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعية وحمائية مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي ، وعامل من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها ، وبما في ذلك الأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو والتطوير خاصة الجزائر في ظل الظروف التي يشهدها اقتصادها من تحولات عميقة (برنامج إعادة الهيكلة ، الخوصصة ، مشروع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية OMC ، الشراكة الأورو متوسطية).

7. منهجية البحث والأدوات المستخدمة :

- من أجل الإجابة على هذه الإشكالية واختبار صحة الفرضيات السابقة تم الاعتماد على :
- المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف المفاهيم والتعريفات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما من خلال نماذج نيو كلاسيكية

- المنهج التحليلي الكمي والذي يشمل الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور المؤشرات في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ومن أجل إتمام الدراسة قمنا باستعمال الأدوات التالية :

الاعتماد على أكبر قدر ممكن من المراجع العربية والأجنبية منها وكذلك المقالات المتخصصة والملتقيات الوطنية والدولية إضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالبحث ، و من أهم الأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية الحزمة الإحصائية Eviews9 .

و في ما يلي مخطط الدراسة :

- ✓ الفصل الأول: الأسس النظرية و المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر .
- ✓ الفصل الثاني: مدخل نظري للنمو الاقتصادي .
- ✓ الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990/2019).

الفصل الأول

الأسس النظرية و المفاهيم الأساسية

للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لم تكن العديد من حكومات البلدان النامية ترحب كثيرا بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة "FDI" خلال عقد السبعينات بسبب اتجاه شركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول، ومع مرور الوقت وصولاً إلى عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس فيما بينها لجذب المزيد من "FDI"، وأدلى عديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماماً بالغاً لتفهم ودراسة العوامل و المحددات التي تجعل من بلدانهم أسواقاً جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية قمنا بتقسيم هذا

الفصل إلى المباحث التالية :

- ✓ المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ✓ المبحث الثاني : محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ المبحث الثالث : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره ومخاطره .
- ✓ المبحث الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1) المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .

لقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد للتدفقات الاستثمارية العالمية لذا سنتطرق إلى تعريف متعددة لهذا النمط من الاستثمار نظراً لزيادة الاهتمام به في السنوات الأخيرة لما وفره من الإمكانيات للدول النامية . من أجل أخذ فكرة عامة سنتطرق لأهم المفاهيم المتعلقة به .

❖ المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المفاهيم المرتبطة به.

حظي الاستثمار بالاهتمام في الأدب الاقتصادي التنموي كونه يشكل أحد العوامل المؤثرة في الناتج الوطني ، كما أن التقلبات التي تطرأ على الاستثمار تؤثر على الدخل والاستهلاك إذ تعددت وجهات النظر واختلفت مما صعب عملية الإلمام به وتعريفه بشكل كامل .

1. تعريف الاستثمار :

يعني توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد أو رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم .
أو هي التضحية بالاستهلاك في الوضع الحالي أملاً في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل ، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته . (عطالله، 2016، صفحة 98)

و حسب "كينز" : فإن الاستثمار هو تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات و المعدات و المباني و ما شابه ذلك و الأموال المخصصة بزيادة المخزون . (مطر، 2006، صفحة 20)

و يعرفه علماء المالية : بأنه توظيف الأموال بوجود واحد أو أكثر و التي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة .

و عرف أيضا : بأنه الأموال في موجودات مالية و مادية لغرض تحقيق عائد من وراء ذلك و له نوعان :

استثمار مباشر : و يكون في موجودات رأسمالية أو ملموسة .

استثمار غير مباشر : (استثمار مالي) و يكون في الموجودات المالية و يسمى أيضا بالاستثمار المحفظي . (الهادي س.، 2013، صفحة 23)

2. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

• تعريف برنامج الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة ، و إن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته و الرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أيا كان المستثمر فردا أم شركة أم مؤسسة . (طير، 2017، صفحة 147)

• تعريف منظمة التجارة العالمية TWO:

يعرف على انه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها . (قفلول، 2017، صفحة 09)

• تعريف صندوق النقد الدولي IMF :

حدد صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي أنه "مباشرا" إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10

في المائة أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة ، أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة ، بذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ و الصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها . (الحداد م، 2015، صفحة 46)

• منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD :

هو توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة و هي الدولة المضيفة و ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي و الذي يكون فردا أو شركة أو مؤسسة و الذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه . (BENCHMARK, 1993, p. 03)

❖ المطلب الثاني : خصائص وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

1) خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر :

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر أهمها : (عطالله، 2016، صفحة 104)

- الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عمليات التنمية الاقتصادية من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة تواجده .
- يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر مبادلات التجارة الخارجية .
- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج .
- يعتبر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وتوسيع نطاق السوق المحلية و من جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف .

- يتصف بالتغير فهو يسعى وراء الربح والفائدة ، لذلك ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة .

(2) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

تكمُن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

- ينظر للاستثمار الأجنبي على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجية لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية ، كما أنه يعمل على زيادة استخدام المواد المحلية ونمو الناتج وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة فضلا على أنه من عمليات التكيف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير والتي تحل محل الواردات فهو يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية . (السالم ر.، 2011، صفحة 55)

- الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم لتدعيم الخصخصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى مثل المنح والإعلانات والقروض بعدد من المزايا . (العزیز، 1983، صفحة 177/178)
- استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير الصحية (هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال) وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس الأموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج .
- تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا ، وهذا ما يزيد من رفاهية الاقتصاد وارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية . (المجيد، أبريل 2006، صفحة 253)

❖ المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر .

1) الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية :

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية :

• الاستثمار المشترك Joint Venture :

و هو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط ، و يحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تدرج فيها عمليات إنتاجية و تسويقية و مالية . (الحميد، 2006، صفحة 184)

و يرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال بل تمتد إلى اتخاذ القرارات و الإدارة و براءات الاختراع و العلامات التجارية . (قحف ع.، 2003، صفحة 482/481)

إن هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر ، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية و القوانين و الإجراءات و فهم أسواق العمل المحلية ، أما الطرف الآخر فله تكنولوجيا الصناعة و الخبرة الإدارية و الإنتاج المتقدم ، كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة مشروع . (مبروك، 2007، صفحة 38)

• الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي Wholly-owned FDI :

هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية ، حيث لا يوجد شريك وطني و تمتلك الشركات كامل الاستثمارات ، و قد تقوم بنقل الإدارة و التنظيم و تستخدم التكنولوجيا و الآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي

يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات و تقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة و غير ذلك مما يحتاجه المشروع .

وفي المقابل فإن البلدان المضيفة وخاصة البلدان النامية تتردد كثيرا بل ترفض أحيانا مثل هذا النوع من الاستثمار ، وذلك خوفا من التبعية الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن سيطرة الشركات متعددة الجنسية على أسواقها ، إلا أن الواقع يشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية ، بل صار وسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك بعد زيادة حدة المنافسة بين الدولة النامية بل وحتى الدول المتقدمة صناعيا، وبذلك أخذت الدول بالتصريح للشركات متعددة الجنسية بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها . (عباس ص.، 2005، صفحة 82)

ونستطيع القول بأن شركات البلدان المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، هولندا ، كندا ، ألمانيا ، اليابان ، إيطاليا ، بلجيكا ، سويسرا ، أستراليا ، النمسا ، الدنمارك ، النرويج ، البرتغال ، السويد .

و تأتي الولايات المتحدة و اليابان في صدارة هذه البلدان من حيث نصيبها النسبي في جملة تدفقات رؤوس الأموال في صورة استثمارات مباشرة إلى الدول النامية ، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في الصناعات التحويلية في بلدان العالم الثالث (ثلاثة) مليارات دولار سنويا حتى عام 1993 و هو ما يمثل تقريبا 22% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، و تركزت هذه الاستثمارات في أمريكا اللاتينية بنسبة 60% و شرق آسيا 30% و حصلت البرازيل و المكسيك على أكثر من نصف إجمالي هذه الاستثمارات . (ميلر، 1993، صفحة 16)

• الاستثمار في المناطق الحرة Free – Zones :

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من

ناحية التجارة الدولية و النقد و الجمارك و يسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية ، و تجري عليها بعض العمليات الصناعية و هي و إن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية و الإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة (سمينة د.، 2016، صفحة 16)

• مشروعات أو عمليات التجميع : Assembly Operations :

تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي و الامتلاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين (كومبيوترات مثلاً) لتجميعها لتصير منتج نهائي في البلد المضيف .

و في بعض الحالات فإن مشروعات التجميع تأخذ شكل المشروعات المشتركة أو المشروعات المملوكة للمستثمر الأجنبي كلياً ، و يترتب على ذلك وجود المزايا و العيوب الموجودة في هذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف المحلي ، أما إذا كان المشروع الاستثماري التجميعي على شكل عقد أو اتفاقية بين الطرفين لا تتضمن أي مشاركة أجنبية بشكل أو بآخر ، فإن هذا النمط يكون مشابه لأنماط الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجال الإنتاج. (عباس ص.، 2005، صفحة 87)

(2) الاستثمار الأجنبي غير المرتبط بالملكية :

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم (الملكية) و هذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمار مباشر أو غير مباشر، و تتمثل هذه الأشكال في:

• عقود التراخيص (الامتياز) : Licensing Contract :

عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية و المستثمر الوطني، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه التراخيص على نوعين ، الأول يسمى الترخيص الاضطراري ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية و بعض الدول النامية ، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسيات الحصول على التملك الكامل للاستثمار ، و النوع الثاني هي التراخيص الاختيارية و في مثل هذه الحالة فإن الشركات متعددة الجنسيات تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر .

• عمليات تسليم المفتاح product –in- hand projects :

و هي عبارة عن اتفاق أو عقد يتم بين الطرفين الوطني و الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري و إكماله حتى بداية التشغيل ، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول و يتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع و طرق تشغيله و إدارته و صيانتته .

• عقود الإدارة Managerial Contract :

عبارة عن عقد بين البلد المضيف و شركات معينة ، يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات إدارية أو إدارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية ، منحها إدارة كل أو جزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو الشركة متعددة الجنسيات .

• التعاقد من الباطن Subcontract :

و هي عقود امتياز أو إنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي ، و هنا يتم

الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعهما مثلاً) على أن يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج و توريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول و الذي يستخدمها في إنتاج منتوجاته النهائية و بعلامته التجارية، و قد يقوم الطرف الأول(الأصيل) بتزويد المقاول من الباطن ببعض احتياجاته اللازمة لتصنيع السلع النهائية ، ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل. (قحف ع.، 2003، صفحة 506)

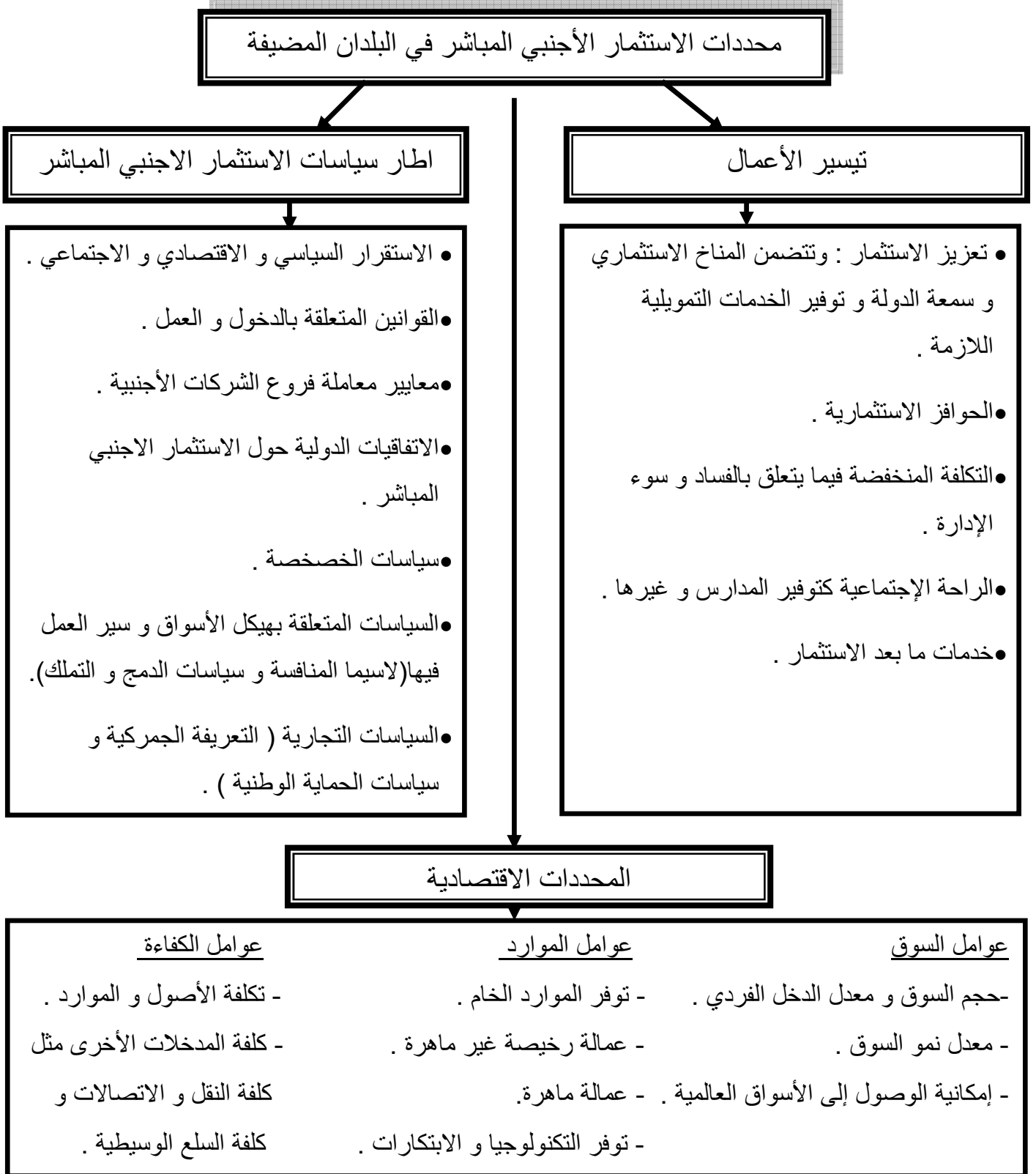
2) المبحث الثاني : محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و عوامل جذبته .

تسعى كل الدول إلى جلب الاستثمار الأجنبي لها و تشجيعه و ذلك بتوفير جو ملائم له و منحه حوافز متفاوتة ، لذلك سنقوم في هذا الجزء بتقديم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و عرض دوافعه و أهم عوامل جذبته .

❖ المطلب الأول : أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .

هناك مجموعة من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر ، و التي تعتبر التطبيق العلمي للنظرية الاقتصادية و نجد تعددا لتصنيفات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و التي سنلخصها في الشكل التالي : (الشكل 01)

الشكل (01) : محددات الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة



المصدر : (UNCTAD، 1998، صفحة 19)

من خلال الشكل (01) يمكن أن نبين ثلاثة محددات رئيسية لها علاقة بالبلد المضيف و المستثمر و تتمثل فيما يلي :

• إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر :

و التي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالأستقرار السياسي ، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر و غير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية و ساعدها على زيادة استثماراتها (خربوش، 1999، صفحة 186)

فإذا كان النظام السياسي قائم على الحرية و احترام حقوق الإنسان و توجد ثقة للمواطنين فيه ، فهذا يساعد على خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي ، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم فلا نتوقع منه القيام باستثماراته و إنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة .

فقد حظيت الدول الإفريقية التي تعاني من التقلبات السياسية و الانقلابات العسكرية بأقل التدفقات الاستثمارية الأجنبية في حين استطاعت دول جنوب شرق آسيا و الباسفيك أن تحصل على 65% من الحجم الكلي للتدفقات الداخلية للدول النامية عام 1995 (unctad, 1996)

أما في عام 1996 فقد حصلت هذه الدول (دول جنوب شرق آسيا و الباسفيك) على 56% من إجمالي التدفقات الداخلية للبلدان النامية ، كان للنصيب الأكبر منها ، بينما كان نصيب الدول العربية من هذه الاستثمارات أقل من 2% و بالتحديد 1.9% و لعل السبب في ذلك يعود إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة و عدم إنفتاح أسواقها على العال الخارجي مثلما حصل في مناطق أخرى .

في بداية عقد التسعينات و مع بروز ظاهرة العولمة و ما تلاها بدأت سياسة الخصخصة و الانفتاح الاقتصادي في البلدان النامية بعد المشاكل التي واجهها القطاع العام و ظهور العديد من الشركات الخاسرة ، و سياسة الخصخصة تعتمد على آلية السوق ضمن إطار فلسفة

النظام الرأسمالي (دعه يعمل دعه يمر) لربط البلدان النامية بالسوق العالمية و مواجهة تحديات العولمة و بالتالي التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك عن طريق السماح للمستثمرين الأجانب بالوصول الى السوق المحلية و المساهمة في اقتصاد البلد المعني عن طريق شراء بعض الشركات أو المساهمة فيعا بحصة معينة و اعطاء إشارات للمستثمرين الأجانب بأن للبلد المعني أصبح يرحب بالاستثمارات الخارجية خاصة في البنى الأساسية .

ففي المراحل الأولى لعملية الخصخصة يتم خصخصة المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم ، و تتحول ملكيتها إلى القطاع الخاص المحلي ، و لكن مع تقدم عملية الخصخصة تكون هناك مشاركة للاستثمار الأجنبي في عملية خصخصة المشروعات الكبيرة التي تحتاج لأموال طائلة لا يستطيع القطاع الخاص المحلي توفيرها ، أو تلك المشروعات التي تحتاج إلى نمط متقدم من الإدارة و تكنولوجيا حديثة و عملية تسويق فعالة ، لذا تسعى بعض الدول التي تطبق سياسة التحول إلى تقييد ملكية المستثمر الأجنبي ، فمثلا ماليزيا تقيد ملكية المستثمر الأجنبي بحدود 20% و خصوصا في الصناعات الاستخراجية ، و في البرازيل بحدود 40 % من حقوق الملكية مع شرط أن لا يمتلكها مستثمر أجنبي واحد بل أكثر من مستثمر . (اللطيف، 1995، صفحة 72/73)

• التسهيلات لتيسير و إدارة أعمال المستثمرين :

و التي ترتبط بحوافز الاستثمار و خدمات ما بعد الاستثمار و الكفاءة الإدارية و النواحي الاجتماعية (التعليمية و الترفيهية) و التقريب الذاتي (التآلف مع اللغة و الثقافة المحلية) . (T.Sadik & A.Bolbol, 2001, p. 19).

كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب ، و تتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار و إعطاءه الحوافز المناسبة و خلق بيئة ادارية جاذبة للاستثمار ، و الحد من الفساد المالي و الإداري المستشري في البلدان النامية و تحسين الكفاءة الإدارية و توفير المرافق العامة و القضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة

الحكومية ، فمثلا بذلت البلدان الأفريقية جهودا لتحسين بيئة الأعمال للمستثمرين الأجانب ، و تشمل هذه المبادرات تخفيض البيروقراطية و تدخل الدولة في النشاط الاستثماري ، و إنشاء وكالات تشجيع و ترويج للاستثمار ، إلا أنه لا يزال الفساد المنتشر في هذه البلدان يشكل عائقا في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها . (UNCTAD, 1998, p. 51)

• المحددات الاقتصادية :

يعد حجم السوق و إمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ، و يعتمد حجم السوق على المساحة و عدد السكان و القوة الشرائية للمواطنين ، و يعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي و معدلات نموه ، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلائم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح و إقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية ، و يكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي و إنما التصدير للأسواق الخارجية . (Ahmad & Funke, 2005, p. 8)

و يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة ، و في هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة ، و من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة وجود سياسة اقتصادية كلية مستقرة و مرحبة بالاستثمار و في المقابل فإن تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار لشركات أجنبية كالمعلقة بالأجور و الأسعار و معدل الصرف و الفائدة و معدل الضريبة فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية و أرصدة ميزانية مستقرة و معدلات تضخم ضعيفة هذا ما يجعلها من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس أموال أجنبية ، و يتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة

الاقتصادية الكلية بما في ذلك تخفيض العجز المالي و التجاري و استقرار السياسة المالية و النقدية و التحكم في التضخم لهذا فان تقرير التنمية في العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة آمنة و مستقرة ، وهذا حسب الاستقصاء الذي قام به البنك الدولي للشركات الأجنبية حول مناخ الاستثمار في 48 بلد ، فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات و عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي تمثل 51 % من مخاوف الشركات الأجنبية المتعلقة بمناخ الاستثمار (سمينة د.، 2016، صفحة 56)

إن توفر الموارد الطبيعية و بأسعار مناسبة و بكفاءة عالية لا يكفي وحده لتبرير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية ، إذ لا بد أن يتكامل هذا العامل مع العوامل السابقة من أوضاع سياسية مستقرة و أداء اقتصادي و مالي سليم و قوانين و تشريعات ملائمة لتحقيق اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر .

❖ المطلب الثاني : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر (أهدافه) .

في حقيقة الأمر أن كل من المستثمر الأجنبي و البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به و هي التي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها ، و فيما يلي عرض لأهم هذه الدوافع : (هودة، 2007، صفحة 96)

1. دوافع المستثمر الأجنبي :

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط و الأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر :

- البحث عن الاستثمارات التي تتمتع بالإعفاءات و المزايا الضريبية الجمركية و غيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الاستثمار المباشر من قبل العديد من الدول .
- التخلص من مخزون سلعي راكد ، و البحث عن أسواق جديدة .
- الاستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة بالدولة المضيفة .

- السيطرة على الدول المحلية التي تقاوم فيها الاستثمارات الأجنبية من خلال عملها داخل هذه الأسواق و مقاومة المنافسة بصورة فعالة و خاصة في ظل ما يتم توفيره لها من حواجز تشجيعية .
- القرب من المواد الأولية و بالتالي التخفيض من التكلفة لأجل استخدامها في مشاريعها و منه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية بهذه المواد الأولية .
- زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيئة .
- زيادة معدلات الاستثمار، و من ثم زيادة الإنتاج و تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي .
- توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية و منه انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى حد أدنى هذه المخاطر .

2. دوافع الدول المضيئة :

- تسعى الدولة المضيئة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية و التغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد و من أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي:
- تحقيق التقدم الاقتصادي ، و جذب الاستثمارات الدولية .
 - الحصول على التكنولوجيا و إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات .
 - المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية ، و تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة .
 - توظيف عوامل الإنتاج المحلية بأسعار أقل مما هو متاح لهذه المشروعات في الدول التي تنتج منها و هو الأمر الذي يحقق انخفاض تكاليف إنتاج هذه المشروعات .
 - إنشاء صناعة حديثة و متطورة ، و التوسع في الصناعات الخدمائية كالسياحة و التأمين

- تنمية التجارة الخارجية و تحسين المركز التنافسي للدولة .

❖ المطلب الثالث : عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

تسعى الدول المضيفة إلى جذب المستثمرين الأجانب و من ثم مشروعات الاستثمار في مختلف النشاطات ، وذلك بتقديم الكثير من الحوافز و التسهيلات لهؤلاء المستثمرين حيث يمكن تصنيفها إلى حوافز تمويلية و حوافز جبائية و حوافز غير مباشرة .

• **الحوافز التمويلية** : تتضمن قيام حكومة الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر ، وقد تكون هذه الحوافز عبارة عن تسهيلات ائتمانية مدعمة و قروض مقدمة للاستثمارات ، و تتمثل أهم أشكال الحوافز التمويلية التي تقدمها الدولة المضيفة للشركات الأجنبية فيما يلي : (سطحي، 2018/2017، صفحة 20)

- الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال أو الإنتاج أو التسويق المرتبة بالمشروع الاستثماري و إئتمان حكومي بأسعار فائدة مدعومة .
- تأميمات حكومية بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر ، كمخاطر تقلبات سعر الصرف .

• **الحوافز الغير مباشرة (حوافز أخرى) :**

تقوم العديد من حكومات الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة و ذلك من خلال معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي كاعتماد أسعار صرف خاصة ، و إزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية و تزويدها بالأراضي و البنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية ، و تقديم خدمات منخفضة التكاليف كالمساعدة في تحديد التمويل و المباني و إمداد الاتصالات و الكهرباء و غيرها بأسعار أقل من أسعارها التجارية أو بمبالغ رمزية ، و ربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية امتيازاً فيما يتعلق بمركزها في السوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو

منحها مركزا احتكاريا في السوق كما قد تكون في صورة الحماية من المنافسة الخارجية بفرض قيود على الواردات . (قحف ع.، 2003، صفحة 22)

• الحوافز الجبائية :

يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي ، و هناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع من الإعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطة و السلع الرأسمالية ، و إعفاءات أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات و كذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية و ضرائب التصدير . (زيدان، 2004، صفحة 120)

(3) المبحث الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي و أهم آثاره و مخاطره .

لقد أدى تعقد و عدم وضوح موضوعات و جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ظهور العديد من النظريات التي حاولت كل واحدة منها تحليله و تفسيره ، حيث سنتناول في هذا المبحث أهم هذه النظريات و آثاره و مخاطره .

❖ المطلب الأول : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر .

أولاً: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار :

(1) النظرية الكلاسيكية :

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات و من وجهة نظرهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات و ليست الدول المضيفة و تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدة مبررات يمكن تلخيصها في الآتي :

• صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة .

- تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول
- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها . (قحف ع.، 2001، صفحة 368/367)

(2) النظرية النيوكلاسيكية :

تعتبر هذه النظرية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما هي الا تحركات لرؤوس الأموال بين الدول ، و نشأة هذه التحركات نتيجة اختلاف في أسعار الفائدة بين الدول حيث تتحرك رؤوس الأموال من الدول ذات العائد المنخفض إلى الدول ذات العائد المرتفع ، مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة و يرجع اختلاف سعر الفائدة بين الدول إلى مسألة وفرة أو ندرة رأس المال في تلك الدول ، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من البلدان التي تتسم بوفرة رأس المال أين تكون الإنتاجية الحدية له منخفضة إلى البلدان التي تتسم بندرتها حيث تكون الإنتاجية الحدية مرتفعة . (سطحي، 2018/2017، صفحة 4/3)

ثانيا : النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر أكثر النظريات شيوعا و هي على النحو التالي :

(1) نظرية عدم كمال السوق :

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي الى حد كبير ، و تتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة و بالذات في جانب العرض حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الإنتاج و العرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات و صغر حجمها و ضعف درجة التنوع فيها ، و لذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب و عناصر قوة عديدة تجعلها أكثر قدرة

على منافسة المشروعات المحلية من الدول النامية ، و من أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي :

- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركات المتعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة .
- حالة توافر مهارات إدارية و تسويقية و إنتاجية متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة .
- كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات و قدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير .
- تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا .
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات ، و التي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة .
- تشدد إجراءات و سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة .

(2) نظرية الحماية :

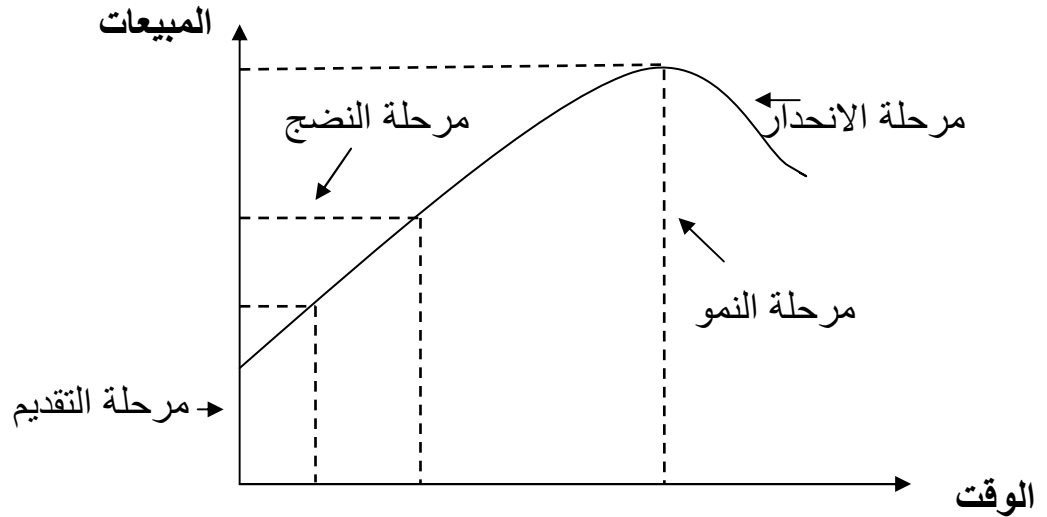
تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحوث و التطوير و الابتكارات و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة ، و لكي تحقق الشركة هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي و الفروع بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق مباشرة . (قحف ع، 2001، صفحة 61)

(3) نظرية دورة حياة المنتج :

من أهم روادها الاقتصادي "Raymond Vernon" تقوم هذه النظرية على مفهوم أن

كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها منه ، و من الراحل التي تمر بها (الظهور ، النمو ، النضوج ، الانحدار و التدهور) . (عباس ع.، 2007)

الشكل (02) : دورة حياة السلعة و مراحل تطورها .



المصدر : (عباس ع.، 2007، صفحة 168)

مرحلة الظهور : في هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الدولي يفوق مستوى الطلب المحلي هذا ما يدفع الشركات المنتجة إلى محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير هذا الفائض من المنتج إليها .

● مرحلة النمو : تتميز هذه المرحلة بعملية نمو سريعة نظرا لتوسع المستهلكين في عملية الشراء ، و باشتداد المنافسة تندفع الشركة للبحث عن فرص تصديرية بهدف مضاعفة كميات الإنتاج .

● مرحلة النضج : تتميز باستمرار و تزايد الطلب المحلي و الخارجي على المنتج مما يعطي الفرص لإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير .

• مرحلة الانحدار و التدهور : في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة و العمل على تدعيم موقفها في السوق ، حيث بدأ المستهلكون يغيرون من وجهة نظرهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة ، فتبدأ الشركة بالعمل على إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها و تقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة ، أحجامها ، ألوانها عبواتها و أسعارها ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة في نفس الوقت تعمل الشركة على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق .

❖ المطلب الثاني : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر .

إن تفضيل مختلف الدول المضيئة للاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي الاستثمارات الأجنبية ، لإدراكها المزايا التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع والمتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، ولكن بالمقابل لا يعني ذلك انه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها وعليه سوف نتناول في هذا المطلب مختلف المزايا و العيوب للاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ المزايا :

• يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية و هي : (عطالله، 2016، صفحة 31)

- فجوات المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة

• فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات و المعدات و الخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية

• الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات و المعدات و الخبرات و المعارف الفنية و التنظيمية و التسويقية ، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي ، و في الدول الإسلامية تجارب مهمة ، فإلى جانب البترول هناك الصناعات البتروكيمياوية القائمة في عدد منها على أساس المشاركة مع شركات أجنبية فضلا عن

استفادة العديد من هذه الدول من الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية الأساسية ، كالطرق ومحطات توليد الكهرباء مشاريع الري و المياه....الخ وغيرها من المنافع التي ما كان لها أن تتحقق في غياب الاستثمار الأجنبي المباشر

• الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة ، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية ، ضرائب على الأرباح و تزيد إمكانياتها على الإنفاق و من ثم في سد الإيرادات التي تعاني منها .

• تحسين ميزان المدفوعات:

لاشك أن ميزان المدفوعات يعتبر مناهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه و إدارة الاقتصاد القومي ، وبهذا تلعب الشركات الاستثمارية الأجنبية دور كبير في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان و بالتالي زيادة الصادرات و التقليل من الواردات و بالتالي تحسين ميزان المدفوعات

• خلق فرص للعمالة:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمكن من توفير فرص عمل اكبر وهو الأمر الذي تشتد حاجة الدول النامية له بشكل كبير نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير محدود و غير الماهر في الغالب و للإسهام في معالجة حالة البطالة و علاوة على ذلك تحسين مستوى الأجور و رفع كفاءة و مهارة العمالة . (تركية، 2016،

صفحة 109)

• تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع و الخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني . (سمينة م.، 2008، صفحة 114)

• يترتب على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر تراكم للمديونية الخارجية بأعبائها و أثارها التي ضاقت بها الكثير من الدول النامية ، بل أن تلك الاستثمارات لا تؤدي إلى

الخضوع لشروط المانح المجحفة كما حدث عند التعامل مع تفاقم مشكل المديونية الخارجية و خاصة بعد أزمة الثمانينات. (الحميد، 2006، صفحة 208)

و لهذه المزايا و غيرها يزداد اتجاه الكثير من الدول النامية إلى اختيار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على غيرها من القروض الخارجية و بهذا تزداد درجة التنافس بين هذه الدول في جذب هذه لاستثمارات إليها.

➤ العيوب :

• يشير البعض إلى انه على الرغم من الآثار الايجابية الأولية المباشرة التي تحدثها على موازين المدفوعات نظرا لزيادة حصيلة النقد الأجنبي إلا أن سرعان ما تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث نجد نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة و الخدمات كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع العوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، و دفع مقابل براءات الاختراع و المعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج. (الحميد، 2006، صفحة 210)

• إن اختلاف العادات و المعتقدات الدينية بين المستثمر و البلد المضيف قد تؤثر سلبا في الثقافة الوطنية و هذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.

• استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من اجل التهرب الضريبي و تحويل العملات الأجنبية . (باركر، 1990، صفحة 138)

• الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات و يأتي ذلك نتيجة لان الشركات متعددة الجنسيات تتمتع في أسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري و شبه احتكاري وذلك نتيجة إما لاستفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق وان الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية price leadership وذلك بحكم اختيارها لمجالات

إنتاج تخضع لسوق احتكار القلة و تتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي . (الحميد، 2006، صفحة 210)

❖ المطلب الثالث: مخاطره

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي تتمثل في :

• **خطر حجم السوق في الدول المضيفة:** حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالنتاج المحلي الإجمالي.

• **خطر التضخم:** تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

• **خطر تغيرات سعر الصرف:** والتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

• **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفاء عناصر طرد المستثمرين الأجانب . (كاكي، 2014، صفحة 103/104)

• **المخاطر السياسية:** المخاطر السياسية هي تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة في الدولة المضيفة للاستثمار، سواء بطريق مباشر كنزع الملكية والمصادرة والتأميم، أو غير مباشرة كفرض رسوم خاصة على الشركة الأجنبية أو تشجيع مقاطعة الشركات الأجنبية، بحيث يكون من شأنها حرمان المستثمر الأجنبي من حقوقه و سلطاته الجوهرية على الاستثمار و منفعه، ويرجع السبب الأساسي في هذه المخاطر إلى التعارض بين أهداف

الاستثمارات الأجنبية وتطلعات الدول المضيفة، وتتمثل المخاطر السياسية فيما يلي: (صدقة، 2010، صفحة 32)

أ- **نزع الملكية**: يذهب البعض إلى تعريف نزع الملكية بأنه "الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقاً لدواعي الصالح العام، بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة، وهو إجراء قد تستعمله الدولة المضيفة في أي وقت

ب- **المصادرة**: هي إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة و تستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية لأحد الأشخاص وذلك دون أي مقابل، كما عرف بعض الفقه المصادرة بأنها اخذ الممتلكات الخاصة من قبل الدولة بدون تعويض، مهما يكن شكل ذلك و بموجب أي اسم ينفذ، وهو حق لأي بلد يستعمله متى دعت الضرورة لذلك.

ج- **الترميم**: يستعمل التأميم في بعض الدول كوسيلة للحصول على ملكية الغير خاصة في الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقاً، فهو إجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع إلى الأمة .

4) المبحث الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

لقد شهد الاقتصاد الجزائري قبل 1990 تدهوراً ملحوظاً في المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد عجزت الجزائر عن رسم سياسة تنموية اقتصادية و اجتماعية تحقق بها توازن اقتصادها و تتخلص من جمع المشاكل .

❖ المطلب الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظراً لانعدام الموارد المالية و الخبرات و الكفاءات المختصة في هذا الميدان، و اعتبر القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد قرار عام "1971" و القاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البتروول و الغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية ، و هذا ما أدى بالعديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات الاكتشاف ، الإنتاج ، النقل، التكرير، و قد عرفت فترة "1967-1980" توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا

المتكاملة عن طريق عقود ممثلة في نوع مفتاح اليد حوالي 67% خلال المخطط الرباعي الثاني، وقبل عام "1992" لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة شركة "سونطراك"، وفي أعقاب عام "1994" اعتمدت الجزائر جملة من المزايا و الحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي و الخارجي و العمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون 1993 المعدل و المتمم بالأمر(01-03) عام "2001". (الطاهر، 2016، صفحة 506)

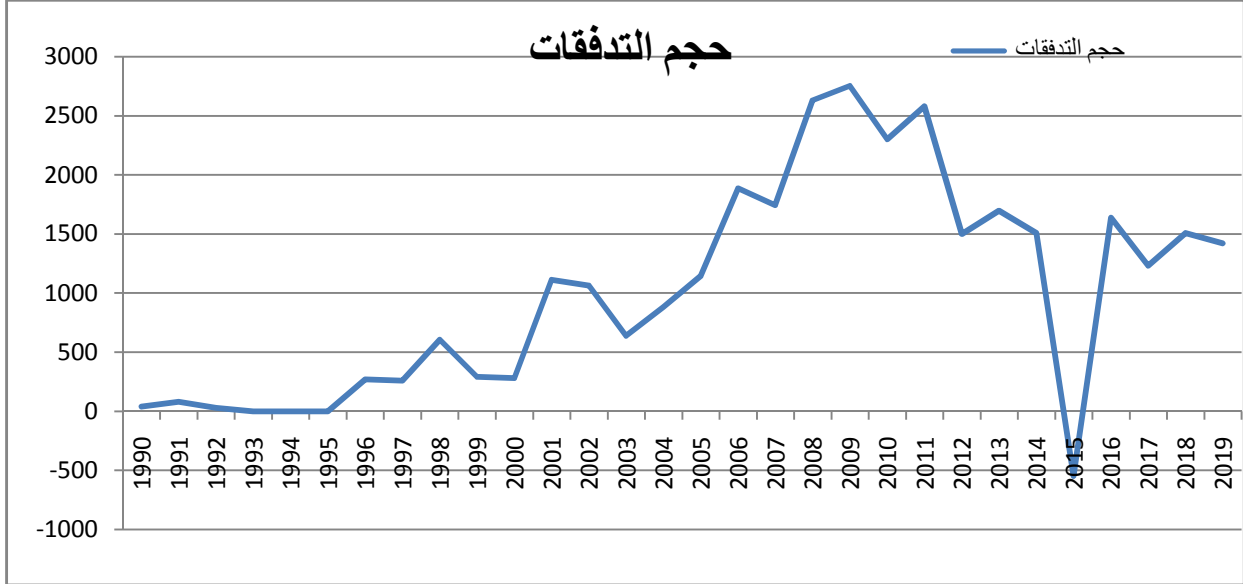
و كان العقد الأول من القرن الواحد و العشرون ايجابي للغاية بالنسبة لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر وهو ما أكدته كلا من المنظمات المالية و الدولية ، بعدما كان حجم تدفق الاستثمارات متذبذبا خاصة في التسعينات من القرن الماضي ، وهذا مبيّن في الجدول التالي :

الجدول(01) : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2019/1990) .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
حجم التدفقات	40	80	30	00	00	00	270	260
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم التدفقات	607	292	280	1113	1065	638	882	1145
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التدفقات	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1697
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019		
حجم التدفقات	1507	-548	1637	1232	1507	1420		

المصدر : بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية .

الشكل (03) : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال فترة (1990-2019) .



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه .

اتجهت الاستثمارات في بداية الألفية الثالثة بشكل أساسي في قطاع المحروقات و بعض القطاعات التي تساهم في التصدير خارج المحروقات كإنتاج الأدوية، الألمنيوم، الحليب،... الخ. إضافة إلى الاستثمار في مجال العقارات و الاتصالات، مع إدخال تعديلات تلزم منح نسبة 51% للطرف الجزائري في المؤسسات المنتجة .

❖ المطلب الثاني : تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

أولا : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

● مؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية : تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996 ، و يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار ، و هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، معدلات متدنية للتضخم و بنية

سياسية و مؤسسة مستقرة و شفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري .

و يكون تقييم المؤشر كما يلي :

أقل من 1 : عدم تحسن في الاستثمار ، من 1 إلى 2 : تحسن في الاستثمار ، من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار .

ثانيا : التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر .

● مؤشر التنافسية العالمية : يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية ، سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي و الذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما .

● مؤشر الحرية الاقتصادية : صحيفة wall street منذ عام 1995 تستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد ، و يستند لمجموعة من العوامل :

- معدل التعريف الجمركية المرجح : السياسة التجارية ، مدى وجود الحواجز غير الجمركية .

- الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات أي وضع إدارة مالية لموازنة الدولة .

- تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر .

- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية . (حسين، 2009، صفحة 69)

❖ **المطلب الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .**

رغم السياسة الإصلاحية التي اتخذتها الجزائر و المزايا المتعددة و الحوافز الممنوحة للمستثمرين إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تبقى دون المستوى المطلوب لوجود عوائق عدة تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة و نذكر منها :

أولا : العوائق الإدارية و القانونية .

تتمثل هذه العوائق في : (بلقاسم، 2006/2005)

• العوائق الإدارية : يمكن حصرها في ما يلي :

- البيروقراطية و الروتين في الإجراءات و انجاز المعاملات.
- نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل .
- انعدام وجود أنظمة المعلومات المتطورة و غياب الدقة في المعلومات .
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار و غياب التنسيق بين هذه الأجهزة .

• العوائق القانونية :

تتميز القوانين و التشريعات في الجزائر بعدم الاستقرار ، نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها ، إضافة إلى تعدد القوانين و الأنظمة ، المشكلات القانونية مع العمال ، المنافسين و الشركاء و الفساد في تطبيق القانون ، الأمر الذي أدى إلى تخويف المستثمرين ، مما جعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على الاستثمار .

ثانيا : العوائق الاقتصادية و المالية .

تتمثل العوائق الاقتصادية و المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي : (زواويد، 2018، صفحة 104/105)

- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية و ظاهرة المنافسة غير المشروعة .

- سيطرة البنوك العمومية على أكثر 90% من السوق المصرفي و الباقي ، مما يصعب من حصول المستثمرين على التمويل .
- عدم توفر خريطة للمشاريع الاستثمارية و الفرص المجدية و المتاحة للاستثمار .
- تعثر إجراءات الخوصصة ، حيث تعتبر الخوصصة عنصرا مؤثرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك عن طريق إتاحة الفرص للمستثمرين الأجانب.
- تحديد حد أقصى لملكية الأجانب لا تتجاوز 49% من المساهمة في المشاريع الاستثمارية .
- صعوبة حصول المستثمر الأجنبي على التمويل قصير و طويل الأجل ، بسبب ضعف و تخلف النظام المصرفي الجزائري فضلا عن ضعف السوق المالي .

ثالثا : العوائق السياسية و الأمنية :

لقد عرفت الجزائر مرحلة توتر في فترة التسعينات أدت إلى عدم الاستقرار الأمني ، هذا الجانب أدى إلى نفور المستثمرين الأجانب و لكن في الآونة الأخيرة شهدت تحسن في الأوضاع الأمنية و السياسية خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب لا يزالون متخوفون من البيئة السياسية و الأمنية في الجزائر . (خيرة، 2000-2012، صفحة 104/105)

رابعا : مشكلة العقار الصناعي .

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر ، و قد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل و يتجلى هذا من خلال العناصر التالية : (ساعد، 2008/2007، صفحة 149)

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري .
- الارتفاع الكبير في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة .

- عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية و مناطق النشاط للمعايير الأساسية ، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية و اجتماعية ، و ليس لأهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان .
- بقاء العديد من العقارات التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية) .
- تعقد و تعدد الإجراءات القضائية الإدارية .

خامسا : مشكل الفساد .

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد و تقلص من فعالية الاستثمار ، كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد و إبطاء معدل التنمية ، و اختلاس المال العام و عادة ما ينتشر الفساد بسبب نقشي البيروقراطية و غياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين و رجال الأعمال بحصانة تحميهم من المتابعات ، و تصنف الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا ، حيث جاءت في المرتبة التاسعة من بين 21 بلدا إفريقيا (فاطمة، 2010/2000، صفحة 215) ، و حسب مؤشر إدراك الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ، بأن الجزائر احتلت المرتبة 105 عالميا من أصل 180 دولة بمعدل 35 نقطة من أصل 100 ، و قد تحسن ترتيب البلاد قليلا مقارنة بمؤشر الفساد لعام 2017 ، إذ كانت في المرتبة 112. (<http://www.tsa-algerie.com>, 2020).

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية و ذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و خاصة الدول المضيفة ، و هو وسيلة فعالة لتصحيح الإختلالات في الدول النامية ، مما ساعدت هذه الدراسة في توضيح مختلف النظريات و الأشكال و أيضا المزايا و العيوب و طبيعة المحددات التي قام عليها الاستثمار الأجنبي المباشر ، و خاصة ما يمثله الاستقرار السياسي باعتباره عنصرا بارزا لجذب و تحفيز قيام الاستثمارات في الدول النامية من طرف الدول المتقدمة .

الفصل الثاني:

مدخل للنمو الاقتصادي

تمهيد :

لقد تعزز الاهتمام بالنمو الاقتصادي مؤخرًا بحيث استحوذ اهتمامات العديد من الاقتصاديين و السياسيين في مختلف البلدان و المنظمات الدولية و الإقليمية ، فأخذ مكان و حيز كبير بين الدراسات السابقة ، ذلك لأن النمو الاقتصادي يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية و المحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة و المزيد من الرفاهية ، لهذا كان من الضروري التعرض لظاهرة النمو الاقتصادي و التعرف على أهم مقاييسه و محدداته انطلاقًا من الدراسات المختلفة .

و من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى أربع مباحث على النحو التالي :

- ✓ المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي .
- ✓ المبحث الثاني : محددات النمو الاقتصادي و مؤثراته .
- ✓ المبحث الثالث : نظريات و نماذج النمو الاقتصادي .
- ✓ المبحث الرابع : جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي .

1) المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى النمو الاقتصادي سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه إلى التغيرات الفنية و التكنولوجية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية السائدة ، من أجل التعرف عليه سنتطرق لأهم مفاهيمه.

❖ المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي .

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كليا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ، و يعرف على أنه " الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد " (الدين، 2013 ، صفحة13).

يمكن تعريفه أيضا : " مجرد زيادة في الدخل الفردي الحقيقي " و يفهم من ذلك أن النمو الاقتصادي يعني ترك التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للظروف العفوية دون اتخاذ تدابير معتمدة في صورة أو أخرى .(الزين ،2013، صفحة 78)

و يعرف على أنه : " الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، و تنتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني و زيادة الإنتاج بالنسبة للفرد و بالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي " (محارب، 2011، صفحة 76)

أما حسب بعض الاقتصاديين فقد عرفه :

Simon Kuznets بأنه : " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان ، و تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكيف المؤسسي و الأيدولوجي المطلوب لها "

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات ، منها :

- التركيز على النمو طويل الأجل ، و بالتالي على النمو المستدام و ليس العابر .
- دور التقنية المركزية في النمو طويل الأجل . (الدين، 2013، صفحة13)
- الاقتصادي الأمريكي كوزيننس فيعتبره : " إحداه زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية ، و يعتبر الاستثمار في رأس المال المادي و البشري هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي " . (خشيب، 2014، صفحة 3/2)
- و بالتالي نستطيع القول : إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة توسع الاقتصاد المتتالي، و بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي : معدل نمو الدخل الفردي وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في :

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين .

- ارتفاع معدل الدخل الفردي .

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا للتقدم الاقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان ، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان ، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي .(الدين، 2013، صفحة 13)

❖ **المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي و خصائصه و أهم أنواعه .**

➤ **أولا : مقاييس النمو الاقتصادي .**

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي ما يلي :

1. المعدلات النقدية للنمو :

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية و الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات و الأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير و التضخم ، و نسب التحويل بين مختلف العملات ، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية ، و يتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي : (أحمد، 1999، صفحة 121/118)

- معدلات النمو بالأسعار الجارية :

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا و ذلك باستخدام العملات المحلية ، و يكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة ، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو الدخل الوطني ، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء على حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة .

- معدلات النمو بالأسعار الثابتة :

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار و ظهور التضخم ، مما استلزم تعديل البيانات استنادا الى الأرقام القياسية للأسعار ، و يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم و يكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل .

- معدلات النمو بالأسعار الدولية :

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية ، و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم .

1. المعدلات العينية للنمو :

مع التأثير الكبير لارتفاع ازدياد السكان في الدول المختلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل و الناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد حيث تقيس هذه معدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدل النمو السكاني ، و منها على سبيل المثال معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي و معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي .

و نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي ، و من بينها على سبيل المثال : عدد الأطباء لكل ألف نسمة ، نصيب الفرد من السلع و الخدمات .

2. مقارنة القوة الشرائية :

تستخدم المنظمات و الهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن ببلدان العالم ، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف استنادا لذلك المقياس ، و من عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي ، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية ، و قد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية ، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى) ، و يعد هذا المقياس الجديد قفزة في مجال قياس معدلات التنمية .

➤ ثانيا : خصائص النمو الاقتصادي .

حدد "سيمون كزنتس" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 ستة خصائص

لنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة و هي : (تودارو م.، 2006، صفحة 175)

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني .
- المعدلات المرتفعة لإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج .
- المعدلات المرتفعة للتحويل الهيكلي في الاقتصاد .
- المعدلات المرتفعة للتحويل الايديولوجي و الاجتماعي .
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية و المواد الخام .
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم .

➤ ثالثا : أهم أنواع النمو الاقتصادي .

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي و تختلف وفقا للآلية التي يعمل فيها النظام الاقتصادي وهي :

- النمو التلقائي : يدعى كذلك النمو العفوي و هو ينبع من تفاعل القوى الذاتية التي تمتلكها الدولة و يكون هذا النمو من النوع البطيء و التدريجي و المتلاحق بالرغم من مروره في بعض الأحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى و هذا ما سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثورة الصناعية . (السالم ز.، 2018، صفحة 20/19)
- النمو العابر : هو النمو الذي يحدث نتيجة عوامل خارجية طارئة ، و سرعان ما يزول هذا النمو مع زوال تلك العوامل الخارجية فهو لا يتصف بالثبات أو الاستمرار ، و يسود هذا النوع بشكل كبير في البلدان النامية . (خالد، 2017، صفحة 53)
- النمو المخطط : (الموجه) : هو الذي تخضع عوامله المختلفة لتوجيه و تخطيط شامل للموارد من قبل سلطة اقتصادية مركزية ، لكن قوة و فعالية هذا النوع مرتبطة بقدرة المخططين و بواقعية الخطط المرسومة و بفاعلية التنفيذ و المتابعة ، و بمشاركة الجماهير

الشعبية في عملية التخطيط لجميع المستويات و يتطلب إحداث هذا النوع تغيير مبدئي في المؤسسات و البنية القانونية بغية تكوين سلطة اقتصادية مركزية . (حازم، 1997، صفحة 18/17)

- و هناك تصنيف أنواع أخرى و ذلك حسب درجة حدة النمو : (الدين ، 2013 ، صفحة 21)
- النمو واسع النطاق : يتم الحصول عليه من خلال زيادة حجم عوامل النمو الاقتصادي ، كتوظيف المزيد من العمالة و الآلات أو المواد.
- النمو المكثف : هو ما يعني أن النمو المحقق بشكل رئيسي راجع إلى استخدام أكثر كفاءة للقوة الإنتاجية كزيادة القيمة المضافة، إدماج التقدم التقني داخل الاقتصاد ، كفاءة الآلات ، إعادة الهيكلة الداخلية للإنتاج.
- النمو المحتمل : هو أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية وذلك نظر للموارد المتاحة ، حيث يتم الاستفادة القصوى من جميع المعدات و كذلك تأهيل الموارد البشرية من اجل تحقيقا للإنتاجية المثلى.
- النمو المتوازن: ويشير إلى النمو الذي يتم الحصول عليه في ظل تحقيق تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية و المتمثلة في توازن الميزانية العامة ، ميزان المدفوعات والتشغيل الكامل .
- النمو المتسارع: يعني أن النمو يتزايد بنسبة ثابتة، على سبيل المثال إذا كان الناتج الوطني الإجمالي هو المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي فيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايد بمقدار ثابت بين كل فترتين متتاليتين وعادة ما يطلق على هذا النمو بالنمو الهندسي.
- النمو الصفري : يعبر معدل النمو الصفري على ذلك المعدل الطي يحافظ على التوازن البيئي من خلال تنمية نشاطات القطاعات التي تحافظ على البيئة، كما يشترط أن يخضع معدل النمو إلى تزايد ثابت ومستمر.

❖ المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي و أهميته .

➤ أولا : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي .

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي :

تراكم رأس المال : ينتج تراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كإيداع ، حيث أن تراكم رأس المال من إيداع و أصول يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات و التي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي بحسب ما يشير له نموذج هارود-دومار.

فالمصانع و الآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة capital stock وبالتالي يمكن من خلاله تحسين و توسيع مستويات الإنتاج، والغني عن التعريف رأس المال البشري الذي أشار له الاقتصادي Gary Becker على انه إجمالي حجم التعليم والتدريب والمهارات وحتى صحة الأفراد يشكل نحو 75% من ثروة الاقتصاد الحديث ولم يذكر " بيكر" شيء عن الماس أو النفط أو الذهب، بل المعلومات التي نحملها في عقولنا ، حيث يقول : "يجب أن نسمي اقتصادنا باقتصاد رأس المال البشري ، لأن هذا هو حاله حقا" ، فإن رأس المال البشري في الاقتصاد الحديث يعد أهم نوع من أنواع رأس المال الذي يزيد الثروة ويدفع عجلة النمو. (ويلان، 2002، صفحة 148)

التقدم التكنولوجي : يتحقق التقدم التكنولوجي إما من خلال بناء القدرات الذاتية في تطوير المنتجات وأساليب الإنتاج أو الاستفادة من التقدم التقني الذي تحقق في البلدان الأخرى ، وفي كلتا الحالتين يتطلب التقدم التكنولوجي استثمارات إضافية و متزايدة إما بشكل سلع تؤدي إلى بناء مؤسسات وقدرات علمية لأغراض البحوث و التطوير، وإما بشكل سلع إنتاجية متطورة تقنيا تستورد من بلدان متقدمة . في هذا المضمار و بالنظر لضعف الإمكانيات الاستثمارية في البلدان النامية فإنها لا تستطيع تحقيق التقدم التقني السريع الذي يساعدها في زيادة إنتاجيتها و تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي. (العيسى، 2001، صفحة 375)

النمو السكاني: يعني النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل، والذي يعتبر في نظر الكثير من المختصين أحد العوامل الايجابية لدفع النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة قوة العمل تعني زيادة اكبر في عدد العمال المنتجين تتزامن مع الزيادة في الاستهلاك أي في حجم الطلب وبالتالي زيادة حجم السوق ، ورغم مقدار الحجج المؤيدة لهذه الفكرة لكن قد يؤدي النمو السكاني المتزايد إلى آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وعموما يتوقف شكل تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي إيجابا أو سلبا على مدى قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب و توظيف العمالة الإضافية التي يتسبب النمو السكاني في بروزها (تودار، 2006، صفحة 171)

➤ **ثانيا : أهمية النمو الاقتصادي.**

يمكن حصر أهمية و فوائد النمو الاقتصادي في النقاط التالية (الدين، 2013، صفحة 21):

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع و الخدمات .
- زيادة رفاهية الشعب عن طريق الإنتاج و رفع معدلات و الأجور و الأرباح.
- يساعد في القضاء على الفقر و يحسن من المستوى الصحي و التعليمي للسكان .
- زيادة الدخل القومي بزيادة موارد الدولة ، و تعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن ، الصحة ، التعليم ، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي ، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص .
- التخفيض من حدة البطالة .

2) المبحث الثاني : محددات النمو الاقتصادي و مؤشراتته.

إن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة في ضوء الممارسات العلمية المتعددة تكشف عن عدة محددات أساسية تؤثر على النمو الاقتصادي، ويتولد هذا الأخير نتيجة لدمج

مجموعة من العوامل، وسنخصص هذا المبحث لدراسة أهم محددات النمو الاقتصادي وعوامله وكيفية قياس مؤشراتته.

❖ المطلب الأول : محددات النمو الاقتصادي

توفر النظرية الاقتصادية ثلاث محددات ضرورية و لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وهي : (الزين، 2013، صفحة 80)

❖ المحدد الأول : ويتمثل في ضرورة تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج في الدولة ، بما في ذلك رأس المال المادي و رأس المال البشري .

❖ المحدد الثاني : و يتعلق بضرورة إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية .

❖ المحدد الثالث : و يتمثل في إجراء تحسينات في التكنولوجيا من خلال تحسين جودة التعليم وتوفير مهارات إدارية في الدولة إضافة إلى الحوافز المقدمة للتوصل إلى الاختراعات .

❖ المطلب الثاني : عناصر النمو الاقتصادي.

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي في ما يلي: (الدين ، 2013 ، صفحة 21) .

● العمل: ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته .

● رأس المال : يقصد به "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين " ،يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى .

● التقدم التقني : ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية .

❖ المطلب الثالث : مؤشرات النمو الاقتصادي .

هي بيانات يستخدمها المحللون لتفسير و تقييم صحة اقتصاد بلد ما للقيام باستثمارات ممكنة فيه. بحيث لها آثار بعيدة المدى في جميع قطاعات السوق و غالبا ما يراقبها المستثمرون و يعتبرونها علامة الازدهار أو مشكلة محتملة للبلد و تتمثل في ما يلي : (investopedia, 2018)

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هي القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها داخل البلد نفسه، و التي تم إنتاجها من قبل الأفراد أو الشركات أو الحكومة في فترة زمنية محددة، و التي عادة ما تكون سنة واحدة. يشمل الناتج المحلي الإجمالي الخاص و العام، والنفقات الحكومية، و الاستثمارات، المخزونات الخاصة، و تكاليف البناء المدفوعة، و ميزان التجارة الخارجية.

الناتج القومي الإجمالي (GNP): إنها إحصائية اقتصادية تعكس القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات النهائية الناتجة عن عوامل إنتاج أمة، سواء كانت داخل أو خارج الدولة، في فترة زمنية معينة. يتم حساب الناتج القومي الإجمالي من خلال مجموع نفقات الاستهلاك الشخصي، و الاستثمار المحلي الخاص، و الإنفاق الحكومي، و صافي الصادرات، و أي دخل يحصل عليه المقيمين، في إشارة إلى استثماراتهم الموجودة في الخارج.

التضخم : إنها الزيادة المستمرة في مستوى أسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد على مدار فترة زمنية، وهذا يعكس انخفاضا في القوة الشرائية لكل وحدة من المال، علاوة على ذلك فإنه يعكس خسارة القيمة الحقيقية في سوق الصرف داخل الاقتصاد.

معدل البطالة: يمثل القوة العاملة التي ليس لديها وظيفة، معبر عنها كنسبة مئوية. و يحسب معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل في بلد ما على عدد السكان النشطين اقتصاديا.

الرقم القياسي الوطني لأسعار المستهلك (INPC): هي معلومات إحصائية تقيم متوسط التغيير الذي تخضع له أسعار بعض السلع و الخدمات للاستهلاك العائلي. في وقت محدد، مع الإشارة إلى تكاليفها الحالية.

ميزان المدفوعات (BDP): هو بيان يشير إلى جميع المعاملات النقدية التي تمت خلال فترة محددة بين دولة و بقية دول العالم، وهي تتكون من واردات و صادرات السلع و الخدمات و رأس المال، بما في ذلك مدفوعات المساعدات الخارجية أو التحويلات.

بلد الخطر: يشير هذا المؤشر إلى مخاطر الاستثمار في الدولة، يرتبط ارتباطا مباشرا بالتغيرات المحتملة في بيئة الأعمال التي يمكن أن تؤثر سلبا على أرباح التشغيل أو قيمة الأصول في الدولة.

3) المبحث الثالث : نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

حضي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال حقبة و فترات مختلفة، من جوانب عديدة و متنوعة وهذا ما جعل مفهومه يتغير عبر مختلف مراحل الفكر الاقتصادي، و من ثم فقد أعطيت له نظريات و نماذج عديدة و هذا ما سنتطرق له .

❖ المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية و النظرية الكينزية .

أولا : النظرية الكلاسيكية .

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من "Adam Smith" سنة 1776 و "David Ricardo" سنة 1817 بالإضافة إلى آراء التجاربيين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من "John Stuart Mill" حول الأسواق، و "Thomas Malthus" حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية : الحرية الفردية حرية المنافسة الكاملة ،البعد عن اي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم : ينظر جميع الكلاسيكيين على ان التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي ،ولذلك أكدوا جميعا على تحقيق قدر كاف من المدخرات.
- الربح هو الحافز على الاستثمار :كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع : وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي
- حالة السكون : اعتقد الكلاسيكك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ; ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، و يتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، و حسب آدم سميث الطبيعية توقف النمو الاقتصادي، و تقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو و مالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية...في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية في الركود،هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي،أو يستقر عدد السكان و تسود حالة من السكون.(الدين، 2013، صفحة23)

ثانيا : النظرية الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي "John Maynard Keynes" (1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1932) وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية

المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

• معدل النمو الفعلي Actual rate of growth : وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل .

• معدل النمو المرغوب Warranted rate of growth : وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

• معدل النمو الطبيعي (GN) : فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني و التراكم الرأسمالي و القوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة و التضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من معدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي و المرغوب - فإن البطالة ستزيد حيث إن كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي ، أما في حالة العكس أي أن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي (بصورة مؤقتة ، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود) حيث أن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو. (الدين ، 2013، صفحة 27)

❖ المطلب الثاني : النماذج النيوكلاسيكية.

أولا : نموذج Solow.

يعتبر نموذج "Solow" النيوكلاسيكي للنمو إسهاما حمل بذور التطور للنظرية النيوكلاسيكية

في النمو و هو الأمر الذي أدى إلى حصول "Solow" على جائزة نوبل في الاقتصاد ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار "Harrod-Domar". (تودارو م.، 2006، صفحة 150)

تقديم النموذج : يقوم النموذج النيوكلاسيكي لـ "Solow" على الفرضيات التالية: (الأفندي، 2017، صفحة 254)

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- أن هناك تشغيل كامل للعمال و مخزون رأس المال.
- سريان مفعول لكل من قانون تناقص الغلة. وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- دالة الإنتاج المتجانس من الدرجة الأولى.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور ، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ، وخاصة العمل ورأس المال.
- إن نموذج "Solow" مبني على التفاعل معدلات أساسية في الاقتصاد الكلي وهي :

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

وهي عبارة عن دالة "Cobb-Douglas" بحيث :

Y : الإنتاج الإجمالي.

A : التكنولوجيا .

K : رأس المال .

L : العمل .

هناك علاقة أساسية في دالة الإنتاج الكلية وهي:

وهي عبارة عن دالة الإنتاج الإجمالية مقسومة على L والتي تعطي الإنتاج الإجمالي للفرد Y وكثافة رأس المال K ، كما أن معادلة إجمالي الناتج الداخلي تتمثل في:

$$Y = C + I + G$$

C : استهلاك القطاع الخاص.

G : استهلاك القطاع العام.

I : الاستثمار أو الادخار، وأيضا دالة الادخار تتمثل في: $I = SY$

هذه الدالة توضح الادخار، I عبارة عن الجزء S من الإنتاج الكلي.

وأيضا التغير في رأس المال ممثلة في العلاقة: $\Delta K = SY - SK$

S : معدل الاهتلاك.

أيضا التغير في قوة العمل تتمثل في: $L_{t+1} = L_t(1 +)$

GL : دالة النمو بالنسبة لـ L .

الجدير بالذكر أن هذا النمو قدم لأول مرة العامل التكنولوجي كجزء لا يتجزأ من عوامل الإنتاج، كما أشار "Sollow" أن التكنولوجيا المتقدمة في السلع الرأسمالية فتؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وهكذا نلاحظ أن "Sollow" قد أعطى ثقلا للتكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، و بالتالي معدل النمو. (سعيد، 2015، صفحة 26)

خلاصة نموذج "Sollow" هي أن اقتصاد ما يميز بمعدلات نمو ديمغرافي و ادخار معروفة يمكن أن يعرف نمو منتجان إذا توفرت له مرونة تقنية و رأس مال متجانس و معلومات شفافة، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج و احتياجات الأسواق. (سعيد، 2015، صفحة

(27)

ثانيا: نموذج Meade.

قام الدكتور "Johan meade" ، وهو من أنصار مدرسة " النيوكلاسيك " أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كمبرج بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج Meade عام 1961، في كتابه الصادر بعنوان " النظرية النيولاسيكية للنمو الاقتصادي" (أحمد، 1999، صفحة 196)

أما نمودجه فقد كان على النحو التالي :

تقديم النموذج : لقد قام نموذج ميد على الفرضيات التالية: (أحمد، 1999، صفحة 197)

- الاقتصاد مغلق وعدم وجود علاقة مع العالم الخارجي.
- وجود المنافسة الكاملة في السوق.
- كل من السلع الرأسمالية و السلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا.
- الماكينات و الآلات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد مع افتراض تشابه جميع الماكينات في المجتمع.
- افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- أن هناك استخدام كامل للأرض و العمل.
- نسبة العمل للآلات يمكن تغييرها في الزمن القصير وفي الزمن الطويل.
- هناك إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.
- افتراض ثبات الاهتلاك السنوية للآلات.

وقد اعتمد على بناء النموذج بأن مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر أساسية:

- المخزون الفعلي لرأس المال و المتمثلة في الآلات.
- كمية العمل اللازمة لعملية الإنتاج.
- مساحة الأراضي أو الموارد الطبيعية المتاحة للاستخدام الإنتاجي.
- عامل الزمن الذي يؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي.

وعليه فإن الناتج الصافي أو الدخل القومي Y يعد دالة لهذه العناصر الأربعة كما يلي

$$y = \beta(K.L.N.T)$$

حيث:

Y : الناتج الصافي أو الدخل القومي.

K : المخزون الفعلي من الآلات.

L : قوة العمل.

N : الأرض.

T : الزمن.

وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض و الموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من عام لآخر بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى، يمكن التعبير عن ذلك

$$\text{بمعادلة: } \Delta y = v\Delta k + w\Delta l + \Delta y^*$$

حيث : (أحمد، 1999، صفحة 198)

V : الناتج الحدي لرأس المال.

W : الناتج الحدي لقوة العمل.

Y^* : تستخدم للدلالة على حجم الإنتاج نتيجة تغير المستوى التكنولوجي T .

و عليه يصبح المعدل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحو المبين في المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta y}{y} = \left[\frac{V_k}{y} \times \frac{\Delta k}{k} \right] + \left[\frac{wl}{y} \times \frac{\Delta l}{l} \right] + \left[\frac{\Delta y^*}{y} \right] \text{ حيث}$$

$(\Delta Y/Y)$: النمو النسبي للناتج.

$(\Delta k/k)$: معدل النمو النسبي لمخزون رأس المال.

$(\Delta L/L)$: معدل النمو النسبي لقوة العمل.

$(\Delta y^*/y)$: معدل النمو النسبي في التقدم التكنولوجي خلال السنة.

بينما $(U = vK/Y)$: الناتج الحدي لرأس المال.

$(Q^* = wl/y)$: الناتج الحدي النسبي للعمل.

مع ملاحظة أن (L/Y) : تمثل الجزء من الدخل الوطني الصافي الذي يدفع كأجور لقوة العمل.

(K/Y) : تمثل الجزء من الدخل الوطني الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات الميكانيكية.

و عليه تصبح العلاقة الأساسية لمعادلة ميد كما يلي:

أما معادلة "Meade" الأساسية و الخاصة بمعدل الدخل الفردي الحقيقي تأخذ بالشكل التالي:

توضح هذه المعادلة أنه ممكن زيادة معدل نمو الفرد الحقيقي بطريقتين:

• زيادة المعدل الحقيقي لنمو رأس المال K مرجح بناتجه النسبي U .

• زيادة التقدم التكنولوجي r .

إلا أن هناك عامل هام ومؤثر أيضا على معدل نمو الناتج، ألا وهو المعدل السنوي لتراكم

رأس المال، وهكذا العامل نجده متضمنا في الشق الأول من المعادلة (1).

ولكن تمثل الإضافة لمخزون رأس المال، وهي تعادل المدخرات المقطوعة من صافي الدخل القومي، وعليه فإن:

حيث:

SY: تمثل كمية الإضافة السنوية لمخزون رأس المال (من خلال المدخرات).

ومن ثم تصبح معادلة النمو الأساسية على النحو التالي:

وبافتراض أن ثبات معدل نمو السكان ($I = 0$) تصبح المعادلة:

وإذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت هو أيضا ($r = 0$) تصبح المعادلة :

أي أن معدل نمو الدخل الفردي سيعتمد فقط على معدل تراكم رأس المال (VS). (أحمد، 1999، صفحة 202)

❖ المطلب الثالث : نماذج النمو الداخلي(الحديث).

الواضح أن النماذج السابقة بينت على أساس فرضية المنافسة الثابتة مما يعكس حقيقة المردودية المتناقصة والعوامل الخارجية الضامنة للنمو، بالإضافة إلى استحالة تحقيق الاستقلالية بين عناصر النمو الرئيسية إضافة إلى الرؤى البعيدة للتنمية حتم على الاقتصاديين البحث في نماذج جديدة سميت و صنفتم بنماذج النمو الداخلي، وهي نماذج

تعكس صورة لظاهرة النمو المحمي ذاتيا و عليه سنقتصر على نماذج AK ونموذجي رومر ROMER ونموذج لوكاس LOCAS ثم نموذج بارو BARRO.

1- نموذج AK :

الشكل البسيط معتمد على دالة الباحث روبيلو ROBELO.

الفرضيات :

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال.
 - رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج.
 - رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين.
 - التراكم لا يتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة.
- يعني أن معدل الادخار S و الإنتاجية الحدية لرأس المال مما يجعلان النمو محمي ذاتيا ، و الواضح أن النموذج AK بسيط جدا نظرا لاعتقاد ROBELO أن الادخار متغير داخلي مما وضعه في مأزق كبير نسعى إلى حله.

تقديم النموذج:

الإشكال يكمن في حلول لمشكلة تعظيم دالة المنفعة ذات مرونة داخلية للزمن ومقدمة في قيود تراكم رأس المال :

يمكن الاستنتاج أن نموذج AK يجعل معدل النمو مرتفع جدا مقارنة مع ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال A، في حين أن مساهمة الأعوان تعد ضعيفة في الحاضر وتعكس على ارتفاع معدل الادخار، و عليه يعد نمو AK هو الإطار لداخلية نسبية للنمو الاقتصادي على

المدى الطويل و على علاقته بالادخار في ظروف للحصول على مردودية ثابتة فالنمو المحمي ذاتيا يمكن تحديد مستواه انطلاقا من معدل الادخار، وعليه للدولة التدخل و عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية. (حميداتو، 2014، صفحة 13)

2- النموذج الأول لـ ROMER:

يعتمد نموذج AK على نمو محمي ذاتيا على المدى الطويل حتى يحد من الأسفل الإنتاجية الحدية لرأس المال $A \geq P$ انطلاقا لمعرفة عناصر النمو الداخلي يعيد التحكم في جوانبه النظرية و مجالات التطبيق، فإننا سندرس النموذج الأول لـ ROMER.

الفرضيات:

- تظل تأثيرات المردودية المتناقصة على المجال التحليلي و الذي يتميز بحوصلة الملاحظات حول الآثار التجريبية للتجربة على مستوى الإنتاجية عمد ROMER إلى وضع بعض الفرضيات لصياغة نموذج.
- المعرفة و الأرباح الإنتاجية تخلق الاستثمار و الإنتاج خبرة ستننتج من العمل و التطبيق، وبغية الحصول على فرص متساوية للمؤسسة عليها رفع مخزون رأسمالها العيني.
- المعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة هي سلعة جماعية، فالمعلومة تساعد في تدني التكلفة.

تقديم النموذج :

ولمعالجة فرضية تصرف الادخار المبني على التعظيم من نوع Ramsy-Cass-koopmans يقودنا إلى تشكيل هاميلتوننة لدالة المنفعة بمرونة التبادل داخل الزمن الثابت وفي ظل قيد تجميعي. (حميداتو، 2014، صفحة 14)

3- النموذج الثاني لـ Romer:

لتفسير أثر التقدم العلمي على النمو في المدى الطويل بمعرفة مراحل ظهور التجديد التكنولوجي في الاقتصاد هناك ثلاثة نماذج أساسية:

- النموذج الثاني لـ Romer: يهتم بالمعرفة التكنولوجية و يعتبرها سلعة اقتصادية.

- نموذج Helpman et Crossman: حيث التجديد له أثر قوي على الاستهلاك.

- نموذج Aghion et Harth : حيث التجديد على إصلاح رأس المال

وهذه النماذج تعتبر المعرفة التكنولوجية سلعة عمومية بدون منافس وهي ذات نشأة خارجية، ونظرا لأن لها نفس البيئة مع وجود اختلافات طفيفة تقتصر على دراسة نموذج Romer.

الفرضيات :

- المعرفة التكنولوجية سلعة عمومية بدون منافس بموجب الانتقال في إنتاجية فرق بين العمل الإجمالي.

- هذه المعرفة تولد الخارجيات (الخارجية التكنولوجية).

- كل السلع الوسيطة تنتج في نفس الشروط و لا تكون مختلفة، فكلها تستعمل بنفس النسبة و لها نفس السعر.

- في الاقتصاد ثلاث قطاعات (البحث – إنتاج للسلع الوسيطة – إنتاج السلع النهائية).

تقديم النموذج :

قطاع البحث: المعرف في هذا القطاع هي غير تنافسية وغير حصرية وهي سلعة عمومية

بحة باعتبار A هو مخزون المعرفة (التكنولوجية المتاحة) المتوفرة للباحثين في فترة t

يعطي Romer معادلة للتجميع المعرفي :

حيث $\delta > 0$ نسبة فعالية البحث.

يعني أن معدل النمو هو دالة خطية لعدد الباحثين وكل وحدة إضافية للباحثين ترفع من مستوى خزين المعرفة و مستوى نموها، وإن التعليم هو ثاني أهم عنصر يؤثر في النمو الاقتصادية بعد التقدم التكنولوجي.

و الإنتاجية الحدية لباحث معين تفترض أن تساوي δA وتكون بمقدار كبير مع ارتفاع خزين المعرفة و هذا يعني أنها تتزايد بدون حد من زمن لآخر.

4- نموذج Lucas :

يعتبر رأس المال البشري قرين المعرفة المقدر اقتصاديا و المدمجة للأفراد و لا تقتصر على الكفاءات بل تتعدى إلى الحالة الصحية، التغذية، النظافة مستوى المعيشة، وهكذا تعتبر مصدر للنمو على المدى الطويل وأساس نظرية رأس المال البشري هو أن الأوان المثلى يحققون اختياراتهم الدراسية بمقارنة الأرباح المنظرة والتكاليف، ونعرض أهم نموذج وهو نموذج Lucas حيث اعتبر من الأوائل الذين عالجوا هذه القضية:

الفرضيات:

- الاقتصاد مكون من قطاعين أحدهما مكرس لإنتاج السلع و الآخر لتكوين رأس المال البشري.
- لا وجود للتباين بين الاختيارات التربوية و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي أن الأعوان أحاديين وعددهم N .
- الفرد يتعلم بنفسه و يستعمل الوقت و المهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال.

- دالة الإنتاج لعناصر إنتاج سلعة لها مردودية سليمة ثابتة ومترابطة.

تقديم النموذج :

لإنتاج سلعة حسب دالة الإنتاج "كوب-دو غلاس" تقدم على الشكل التالي:

Y_i : منتج الفرد K_i .

i : رأس ماله العيني.

بما أن رأس البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن يحتوي قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص وعندما نسلم بثبات المردودية السلمية لكل العناصر أصبح واردا جدا سياق نموذج AK المحمي ذاتيا حيث التمثيل الموسع لرأس المال العيني و البشري.

دالة الإنتاج : تضمن ثبات المردودية السلمية و عليه النمو المحمي ذاتيا مضمون بالرغم من أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري و حسب "Lucas" الاستثمار في رأس المال العيني هو الجزء غير المستهلك في الإنتاج. (حميداتو، 2014، صفحة 15)

5- نموذج Barro :

يعتبر رواد النظرية النيوكلاسيكية للنمو أن العامل الوحيد هو رأس المال المنتج وأفضليته في حين ان الأوائل الذين اهتموا بالتحليل الخاص بالنمو باعتبار رأس المال العمومي هم "أروز" و"كروز" والذي ادخل رأس المال العمومي للمنشآت القاعدية الممولة من طرف الدولة يشكل مصدر من مصادر النمو وهذه هي فكرة "Barro" الأساسية وفحواها أن تهيئة البنى التحتية ترفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

الفرضيات :

- يفترض "Barro" أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية و ليس البنى التحتية العمومية و يسميها G.

- هذه النفقات هي استثمار عمومي بحت.
- اعتمد على دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" في صياغة البنية البديهية وهي ذات مردودية سلمية ثابتة اتجاه العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (i).

تقديم النموذج :

مع $0 < \alpha < 1$

Y_i : الإنتاج.

K_i : رأس المال الخاص.

L_i : اليد العاملة للمؤسسة G.

(i): النفقات العمومية للدولة للمنشآت القاعدية.

و على المستوى التجميعي للدالة نجد:

وعليه المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة و متناقصة $K'_k = a \frac{y}{k}$ في حين أن المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص و النفقات العمومية ثابتة AK^{1-a} اذا كان L ثابت حسب ما افترضه "Barro" و باعتبار أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية هو عامل إنتاج خارجي للمؤسسة يكون معطى و متاح بدون تكلفة فقط يمول باقتطاعات جبائية. ونموذج "Barro" يتشابه مع نموذج "sollow" في الحصول على تطوير لمخزون رأس المال :

ونجد الدولة تثبت معدل الضريبة بما يحدد معدل النفقات و معدل النمو الاقتصادي وعليه المعدل الضريبي الذي يعظم النمو أو المعدل الأمثل للضريبة. (حميداتو، 2014، صفحة

(16)

4) المبحث الرابع : جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي .
 يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات لتلك العلاقة، حيث اهتمت كل نظرية بتفسير و تحليل العلاقة الموجودة بينهما، و سنتطرق إلى هذه النظريات بداية بالنظرية الكينزية في نموذج "Harod-Domar"، ثم النظرية النيوكلاسيكية في نموذج "Solow" وفي الأخير في نماذج النمو الداخلي.

❖ **المطلب الأول : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في نموذج Domar-Harod .**

حاول نموذج هارود- دومار أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض و الطلب بالمجتمع، و تستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن، ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو اقتصاد ككل يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد تم صياغة أفكار هارود- دومار في شكل معادلة تظهر كما يلي: (القريشي، 2010، صفحة 93)

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن :

S: يمثل الادخار المحلي.

K: معامل رأس المال أو نسبة رأس المال \ الناتج و يقاس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل.

من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي و أجنبي) و الادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية) الأمر الذي

يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر وغير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية الاختيار بين البدائل الآتية :

- التنازل عن معدل النمو المستهدف.
 - رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع.
 - اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو/والخارجي.
 - تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة و تحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها و تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي.
- يلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من قيمة السخط الاجتماعي ويعدد استقرارها أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي اتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة)، بما يؤثر سلبا على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهضة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلبا على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحا بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية لاسيما في ظل المزايا التي تمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بخصوص تأثيره الايجابي على النمو الاقتصادي.

وصفوة القول أن التحليل النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ينحصر في أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلي، وذلك بالشكل الذي يحفز على مزيد من النمو في القطر المضيف، كما يظهر التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الاجنبية، مما

سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية في عناصر الإنتاج بالتبعية. (الحداد ش.، 2013، صفحة 213)

❖ المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي في نموذج SOLOW.

يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل و رأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما. ونظرا لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة، مما يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى النامية.

والجدير بالذكر ان "Sollow" قد ركز في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري المعبر عنه بنسبة الطلاب في الجامعات و العملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وتكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة خاصة، وعليه يمكن قول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هاذين العاملين، وتعتبر هذه النقطة هامة بالنسبة لهذه النظرية لأنها قد ميزتها عن سابقتها التي أولت اهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون أخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار.

لقد بينت الكثير من الدراسات التي اعتمدت في نهجها على هذه النظرية، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مستوى الدخل فقط ولا يؤثر على النمو في المدى الطويل، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر محفزا للنمو في الأجلين القصير و الطويل إذا أثر على التكنولوجيا المصاحبة له أو نمو نسبة العمل \ السكان و التي تعتبر من العوامل الخارجية. (الحداد ش.، 2013، صفحة 211)

❖ المطلب الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر في نماذج النمو الداخلي.

لقد توسع تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في نماذج النمو الداخلي ليشمل مجالات تنحصر في :

الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي:

في الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الايجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية. لذلك تعد الشركات متعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جدا في التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة أن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال أربع آليات مترابطة: الروابط الرأسية والتي تنشأ بين الموردين أو المشترين في البلد المضيف؛ الروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكملة لنفس الفرع، وهجرة العمالة الماهرة، وأخيرا تدويل البحث و التطوير. ومن أجل تحقيق التأثير إيجابي بشكل واضح في حالة الروابط العمودية، يستلزم الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية، وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفر المساعدة التقنية و التدريب و غيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات و البائعين. وفي ذات السياق فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام و السلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج OECD .

لقد ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون للتنمية و الاقتصاد (OCDE) على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع و النمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة، إذ تم إجراء عدة دراسات على الصين و تايلاند و ماليزيا و سنغافورة، إذ بينت تلك الدراسات أن النمو الاقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق، وتحرير قواعد و قيود الاستثمار. كما توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر اثر على النمو الاقتصادي من خلال

استقطاب رأس المال المادي و التكنولوجيا الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية. (OCDE, 2002, p. 14)

الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية:

شهدت بداية الثمانينات ومنتصف التسعينات نموا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي و التجارة العالمية، إذ يشير التقرير الصادر عن منظمة UNCTAD عام 1997 أنه خلال منتصف التسعينات فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما تزيد على 27%. (عبدالسلام، 2002، صفحة 89)

وعلى العموم يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيره على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية مثل التكنولوجيا و العمالة الماهرة، وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المختلفة.

ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفريق بين الأثر المباشر و الأثر غير المباشر ويتمثل الأثر المباشر في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظرا إلى ما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة و معرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج. وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.

أما بالنسبة للأثر غير مباشر على الصادرات و النمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال :

• نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية و بالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج؛

• استفادة الشركات المحلية (خاصة في إطار المشروعات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تمتلكها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية.

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدول المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض واردتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضا على الواردات من المنتجات النهائية و التي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطة و الرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي في الدولة المضيفة، و بالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد، الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة. (الحداد ش.، 2013، صفحة 216)

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور الموارد البشرية .

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي، إذ أصبح رأس المال البشري أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم و التدريب يعتبر مساويا له في الأهمية، وطور نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي و الذي يؤكد فيه على زيادة رأس المال البشري و المحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصهما مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي. (شرر، 2002، صفحة 55)

إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضا على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على

العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية .

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقد الأخيرين، فقد تترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري. وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية.

وقد ذكرت بعض الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الأرتقاء بالعنصر البشري بصورتين، الأولى وهي المساهمة المباشرة من خلال التدريب داخل العمل أو إرسال العامل للتدريب في الخارج، والطريقة الثانية هي المساهمة غير المباشرة وذلك لأن الشركات دولية النشاط عندما تقوم بالاستثمار والتوسع يؤدي هذا إلى زيادة معدل النمو، وهو ما يؤدي إلى زيادة عوائد أو إيرادات الدولة سواء من هذه الشركة (الضرائب) أو من غيرها، وهو ما يدفع بالحكومات إلى المزيد من الإنفاق على التعليم و التدريب. (الحداد ش.، 2013، صفحة 218)

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي :

لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة و الموارد البشرية المعطلة، و بتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنواتج الإجمالي ، و فقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي و هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

$$I = I_d + I_f \quad \text{حيث أن :}$$

I : الاستثمار المحلي الإجمالي.

I_d : الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة.

I_f : الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتجه للاتجاه الذي سلكه المستثمرين الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظراً لتحويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو ما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال و التكاملية بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (alaya, 2006, p. 08)

إن لجوء الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتراض المحلي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و بالتالي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي مما يؤثر على مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الخام و النمو الاقتصادي. (شرار، 2010، صفحة 248)

خلاصة الفصل :

قمنا في هذا الفصل بعرض الجانب النظري للنمو الاقتصادي و اتضح من خلاله أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و لا يتحقق هذا النمو إلا بوجود عوامل أساسية مثل العمل و رأس المال بنوعيه المادي و البشري إضافة إلى التقدم التكنولوجي ، كما تعددت و تطورت عبر الزمن النظريات و النماذج المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي و المتمثلة في النظرية الكلاسيكية ، الكينزية ، النيوكلاسيكية ، و نماذج النمو الداخلي ، و تعرضت هذه النماذج إلى تفسير العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي ، بحيث اختلفت وجهات النظر في تفسير هذه العلاقة .

الفصل الثالث:
دراسة قياسية
لأثر الاستثمار
الأجنبي المباشر
على النمو الاقتصادي
في الجزائر
(1990/2019)

تمهيد :

بعد ما قمنا بالدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و بعض المؤشرات الكلية و العلاقة بينهما ، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي ، اذ تعددت الطرق القياسية لتحقيق هذا الهدف و تبعا لذلك فإن النتائج المتوصل لها من قبل الباحثين كانت متغيرة فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الاستثمار تعزز النمو ، و النمو بدوره يحفز الاستثمار كما يعتبر أحد محدداته في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بينهما و البعض الآخر لعدم وجود أي علاقة .

يتباين حجم هذا الأثر بين الدول على حسب تصنيفها و نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2019) من خلال التطرق للمباحث التالية :

- ✓ المبحث الأول : دراسة نظرية للجانب التطبيقي .
- ✓ المبحث الثاني : المنهجية و الأدوات القياسية .
- ✓ المبحث الثالث : التعريف بالمتغيرات و منهجية الدراسة و تقدير النتائج .

المبحث الأول : دراسة نظرية للجانب التطبيقي .

قبل القيام بالدراسة التطبيقية سنحاول التعرف على السلاسل الزمنية و نماذجها و ذلك كتمهيد للجانب التطبيقي .

❖ المطلب الأول : تعريف السلاسل الزمنية .

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا. (شيخي، 2011، صفحة 195).

تتعدد تعاريف السلسلة الزمنية بحسب طبيعة الغرض أو التخصص ، اما التعريف الشامل للسلسلة الزمنية : " هي عبارة عن سلسلة من القيم المحققة في الماضي و المتميزة بالخصائص التالية :

- تتكون من قيم معلومة ، محسوبة و محققة فعلا .
- أن تكون القيم متجانسة في وحدة من الزمن .
- أن تكون القيم ذات دلالة إحصائية ، أي أن تكون المعطيات العددية كافية لتحليل الظاهرة المدروسة فكلما كانت السلسلة طويلة نسبيا ، كلما كان التنبؤ أكثر دقة و ذلك حسب طبيعة المعطيات شهرية ، أو سداسية ، و لكن عموما في الدراسات المهمة بتحليل المبيعات تكون المعطيات ذات طبيعة شهرية . (صغير، 2019، صفحة 4).

❖ المطلب الثاني : السلاسل الزمنية المستقرة و غير المستقرة .

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد لولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية.وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة

Stationary Time Series وسلاسل زمنية غير مستقرة Non stationary Time Series أي ذات اتجاه.

كون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة و هناك حتى من يصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة أو غير مستقرة). إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها. ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وهذا تمثيل بياني لسلسلة زمنية غير مستقرة. (شيخي، 2011)

نقول على سلسلة زمنية ما مستقرة بمعنى ضعيف Wide sense stationary، إذا كانت توقعها، تباينها، و تبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي:

- تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن :

$$E(Y_1) = E(Y_{t+k}) = u$$

- ثبات التباين عبر الزمن :

$$\begin{aligned} var(Y_T) &= E[Y_t - E(Y_t)]^2 = var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 \\ &= \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t \end{aligned}$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين ، و ليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير ، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين .

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - u)(Y_{t+k} - u)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

❖ المطلب الثالث : نماذج السلسلة غير المستقرة .

إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام ، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة و من أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة :

• النموذج (Trend Stationary) TS : هذه النماذج غير مستقرة ، و تبرز عدم

استقرارية تحديدية deterministic ، و تأخذ الشكل $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث:

$f(t)$: دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)

ε_t : تشويش أبيض

و أكثر هذه النماذج إنتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى ، و يكتب من الشكل $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$ هذا النموذج غير مستقر ، لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن ، لكننا نجعله مستقر بتقدير المعالم \hat{a}_0 ، \hat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية ، و طرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من Y_t ، أي $Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$.

• النموذج (Differency Stationary) DS : هذه النماذج أيضا غير مستقرة و

تبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic ، و تأخذ الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

و يمكننا جعلها مستقرة بإستعمال الفروقات أي : $\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$ حيث :

β : ثابت حقيقي .

d : درجة الفروقات .

و غالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج $d = 1$ ، و تكتب من الشكل

$\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$ و تأخذ هذه النماذج شكلين :

1. إذا كانت $\beta = 0$: يسمى النموذج DS بدون مشتقة و يكتب من الشكل :

$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ و بما أن ε_t تشويش أبيض ، فإن النموذج يسمى نموذج السير

العشوائي و هو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية .

2. إذا كانت $\beta \neq 0$: يسمى النموذج DS بالمشتقة ، و يكتب من الشكل $Y_t =$

$$Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

المبحث الثاني: المنهجية و الأدوات القياسية .

بعدما تم دراسة و استعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الاقتصادي ، يتم في هذا المبحث تحديد و تعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية .

❖ المطلب الأول : الدراسات السابقة .

لقد نالت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما كبيرا من حيث البحث و الدراسة و ذلك نظرا لأهميته بالنسبة للدول النامية عامة و الجزائر خاصة ، و من أبرز الموضوعات التي يدور حولها الجدل من قبل المفكرين و الباحثين نجد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لذا سنركز على استعراض الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع بحسب الترتيب الزمني لصدورها على النحو التالي :

- دراسة (عبيد ، 2002) : جاءت تحت عنوان " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري " ، قامت هذه الدراسة بقياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2002/1987) ، حيث تم القياس على مستويين مختلفين الأول على المستوى الوطني و الثاني على المستوى القطاعي و قد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر بفعل التكنولوجيا المصاحبة له ، أما على المستوى القطاعي فقد توصلت الدراسة لعدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي و من ناحية أخرى تحقق اثر ايجابي في قطاعي الخدمات و الصناعة .

- دراسة (بوغاري ، 2012) : جاءت بعنوان " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2012/1970)" ، هدفت هذه الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ECM ، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار سلبية طويلة الأجل على النمو ، أما الاستثمار المحلي فله تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي الذي يعكس وجود علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار المحلي .
- دراسة (فواز، 2013) : أدرجت تحت عنوان " الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية للفترة (2013/1980) " ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الأردن ، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق تحليل التكامل المشترك ، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و التضخم و النمو الاقتصادي .
- دراسة (صوار ، جلولي ، 2014) : أدرجت هذه الدراسة تحت عنوان " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول المغرب العربي للفترة (2014/1980)" ، هدفت هذه الدراسة للبحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي ، باستخدام تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، حيث توصلت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة ، كما تبين في بعض النتائج المتعلقة بنفس الدراسة أن إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على الحد الأدنى لمخزون رأس المال البشري المتوفر عليه بالدول المضيفة و على حد معين من الانفتاح التجاري و معدلات التضخم .
- دراسة (Szkorpová، 2015) : الموسومة "بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي في بلدان مختارة من أوروبا الوسطى و الشرقية" ، و هي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة في أعمال المؤتمر العالمي الثاني للأعمال التجارية و الاقتصاد و الإدارة

و السياحة ، المنعقد في 30-31 أكتوبر 2014 ، و قد أجريت بالفترة الزمنية (2012/1993) و وفقا للبيانات السنوية للبنك الدولي و الأونكتاد قد بينت النتائج المتوصل إليها وجود أثر ازدحام سلبي من الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ، و تفسير الباحث لذلك أن السبب يعود إلى عملية التحول من خلال تنفيذ الاستثمار الأجنبي عن طريق الخصخصة و حصوله على القطاعات الإستراتيجية .

• **دراسة (رملی ، نزعی، 2018) :** بعنوان " العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر" ، هدفت هذه الورقة البحثية للتعرف على الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2016/1990) ، استخدم في هذه الدراسة نموذجي التكامل المشترك و تصحيح الخطأ حيث كشفت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرين و مع ذلك لا توجد علاقة سببية بينهما ، و تفسير الباحثين لذلك أنه من الضروري إعادة التفكير في تحسين مناخ الاستثمار لتحفيز نمو الاقتصاد الوطني .

❖ المطلب الثاني : عرض نموذج الدراسة .

- عرض النموذج

سنقوم في هذه الدراسة بمحاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، و ذلك للفترة المحددة ما بين (1990 - 2019) أين تم الحصول على بياناتها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI , 2020) و تم تحويل جميع البيانات إلى أرقام حقيقية و استخدام اللوغاريتم مع استخدام الحزمة الإحصائية Eviews9 ، حيث استمد نموذج الدراسة انطلاقا من دراسة (Kunle M , S.O & Oluwafolakemi) لسنة 2014 لدولة نيجيريا و قد طرح النموذج كالتالي :

$$GDP = f(DFI, EXP, EXR)... (1)$$

$$LnGDP = \beta_0 + \beta_1 LnDFI + \beta_2 LnEXP + \beta_3 EXR$$

❖ **المطلب الثالث : بناء النموذج .**

بالاعتماد على المعادلة (1) توفر لدينا نموذج الدراسة كالتالي "

$$\ln GDP = \alpha_0 + \alpha_1 \ln DFI + \alpha_2 \ln EXP + \alpha_3 EXR + \varepsilon$$

GDP : الناتج المحلي الإجمالي .

DFI : الاستثمار الأجنبي المباشر .

EXP : الصادرات .

EXR : سعر الصرف .

α_0 : ثابت الانحدار .

α_1 ، α_2 ، α_3 : معاملات الانحدار .

ε : حد الخطأ العشوائي .

المبحث الثالث : التعريف بمتغيرات و منهجية الدراسة و تقدير النتائج.

في هذا المبحث سنتعرف على متغيرات النموذج و المنهجية المتبعة في القيام بالدراسة التطبيقية للتوصل للنتائج .

❖ **المطلب الأول : التعريف بالمتغيرات .**

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

هو إجمالي القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة . (الجراح، 2010، صفحة 10).

الاستثمار الأجنبي المباشر (DFI) :

ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة إلا أن ملكيته أجنبية و تؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر . (عمر، 2013، صفحة 27)

الصادرات (EXP) :

تعني قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية إلى دول و أسواق عالمية و دولية أخرى ، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسع و نمو و انتشار و فرص عمل و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيا جديدة . (النجار، 2002، صفحة 15)

سعر الصرف (EXR) :

يعرف بأنه النسبة التي على أساسها يتم مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أجنبية أخرى . (العظيم، 1987، صفحة 31)

❖ المطلب الثاني : منهجية الدراسة .

سنعتمد في هذه الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ، و التي طورها كل من Pesaran and Al (1997-2001) ، و يقوم هذا النموذج على أساس اختبار الحدود و يتميز أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط منهما $I(1)$ و $I(0)$ ، كما يشترط هذا الاختبار أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، كما أن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و القصير في نفس المعادلة ، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع . (داودي، 2021، صفحة 70)

❖ **المطلب الثالث : التقدير و نتائج الدراسة .**

سننظر في هذا المبحث إلى تحليل و مناقشة النتائج المتحصل عليها بعد إدخال المتغيرات لبرنامج Eviews 9 .

1- دراسة الاستقرار لمتغيرات الدراسة :

تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت و تباين مستقل عن الزمن، (الهادي ع.، 2015، صفحة 63)

أي : (صغير، 2019، صفحة 40)

حيث تختلف و تتعدد الاختبارات لدراسة الإستقرارية و من هنا سننعمد على اختبار phillips-perron الذي ظهرت نتائجه كالتالي :

الجدول (02): النتائج الأولية لإختبار phillips-perron .

المتغيرات	T-STATISTIC		الاحتمال	درجة الاستقرار	نوع المسار
	الجدولية 5%	المحسوبة			
LnFDI	-3.574244	-4.747299	0.0036	I(0)	TS
LnEXR	-3.574244	-5.654041	0.0004	I(0)	TS

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews 9 .

تبين نتائج الجدول أن كل المتغيرين LnFDI و LnEXR مستقرين من الدرجة $I(0)$ لأن قيمها الاحتمالية أقل من القيمة الحرجة 5% و كذلك قيم Phillips-Perron test statistic المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية 5% ، و العكس بالنسبة للمتغيرين LnGDP و LnEXP مما يستوجب دراسة الفروق الأولية لها .

الجدول (03): النتائج النهائية لمرشح الفروقات الاولى لاختبار PP .

المتغيرات	T-STATISTIC		الاحتمال	درجة الاستقرار	نوع المسار
	الجدولية 5%	المحسوبة			
LnGDP	-2.971853	-3.279974	0.0257	I(1)	DS
LnEXP	-3.580623	-4.174316	0.0140	I(1)	TS

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات 9 EViews .

إن النتائج المتحصل عليها باستخدام اختبار PP للفروقات الأولى للسلاسل الزمنية و المبينة في الجدول أعلاه و المفصلة في الملحق قد أظهرت أن المتغيرين LnGDP و LnEXP مستقرين من الدرجة $I(1)$ لأن كل القيم الإحتمالية لها أصغر من القيمة الحرجة 5% .

-/2- نتائج تقدير نموذج :

حسب نتائج اختبار PP لمتغيرات هذه الدراسة ، فإنه هناك متغيرات مستقرة عند المستوى و غيرها عند الفروق الأولى ، و عليه يتم إتباع منهجية الإنحدار الذاتي للتوزيع المتباطئ

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2019/1990)

Autoregressive Distributed Lag (ARDL) بعد التأكد من خلو النموذج من

المشاكل القياسية فكانت النتائج كالتالي :

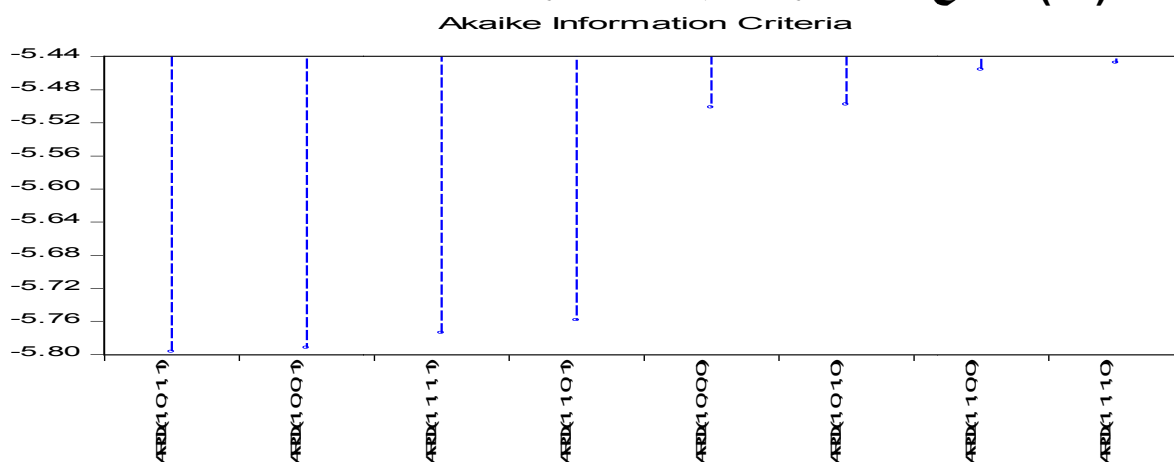
الجدول(04) : نتائج تقدير نموذج ARDL .

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_GDP(-1)	0.610550	0.204870	2.980183	0.0067
LNFDI	-0.000302	0.000352	-0.856088	0.4008
LN_EXR	-0.034003	0.043045	-0.789945	0.4376
LN_EXP	0.155104	0.050427	3.075827	0.0053
C	-0.569079	0.878914	-0.647480	0.5237
@TREND	0.007422	0.005040	1.472614	0.1544
R-squared	0.992545			
Adjusted R-squared	0.990924		Mean dependent var	8.297621
S.E. of regression	0.014115		S.D. dependent var	0.148160
Sum squared resid	0.004582		Akaike info criterion	-5.501202
Log likelihood	85.76743		Durbin-Watson stat	1.708228
F-statistic	612.4305		Hannan-Quinn criter	-5.412605
Prob(F-statistic)	0.000000		Schwarz criterion	-5.218313

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9 .

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2019/1990)

الشكل (04) : نتائج تحديد فترات الإبطاء للمتغيرات.



المصدر : مخرجات Eviews9 .

من خلال الاعتماد على معيار AIC قد تم تحديد فترات الإبطاء المثلي و التي تمثلت في (1,1,0,1) .

الشكل (05) : دالة الارتباط الذاتي و دالة الارتباط الجزئي لمربعات البواقي

من أجل التحقق من عدم وجود إرتباط ذاتي للبواقي نستعرض في البداية إحصائية مربعات البواقي و المتمثلة في الشكل التالي :

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.114	0.114	0.4189	0.517
		2	-0.143	-0.158	1.1000	0.577
		3	0.081	0.122	1.3254	0.723
		4	0.129	0.082	1.9264	0.749
		5	0.335	0.357	6.1389	0.293
		6	0.018	-0.054	6.1509	0.407
		7	-0.097	0.001	6.5321	0.479
		8	-0.119	-0.246	7.1358	0.522
		9	-0.132	-0.210	7.9154	0.543
		10	0.076	-0.074	8.1920	0.610
		11	0.069	0.105	8.4300	0.674
		12	-0.235	-0.146	11.341	0.500

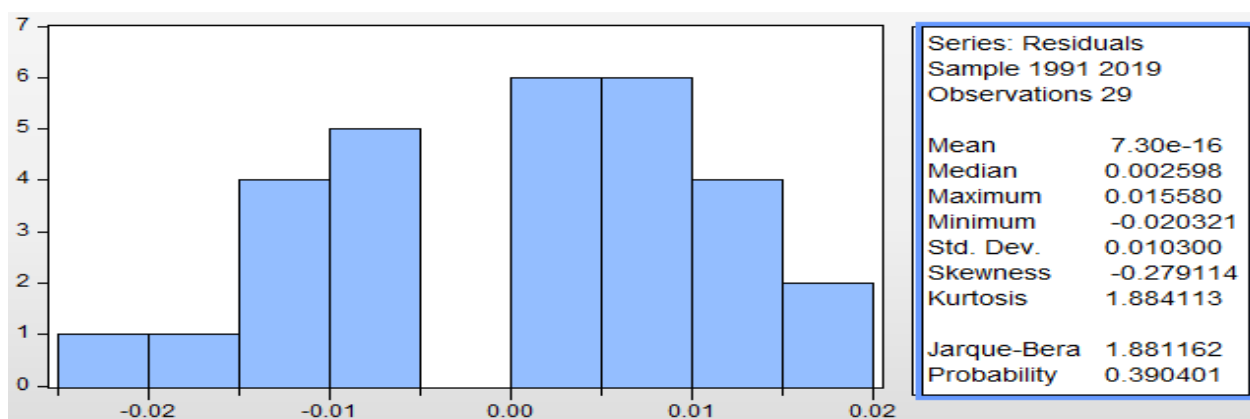
المصدر : مخرجات Eviews9 .

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2019/1990)

نلاحظ من الشكل (05) عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية حيث كل الاحتمالات أكبر من القيمة الحرجة 5% ، و نقول أن بواقي النموذج مستقلة ذاتيا و مستقرة و هذا لأن كل من أعمدة دالتي الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية للبواقي داخل مجال الثقة ، و عليه نقبل فرضية العدم H_0 التي نقول أن البواقي هي تشويش أبيض .

الشكل (06) : اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية يمكننا الحكم إذا ما كان للبواقي توزيع طبيعي أم لا ، و ذلك من خلال الشكل :



المصدر : مخرجات Eviews9 .

نلاحظ من خلال الشكل (06) أن البواقي تتوزع طبيعيا و هذا على أساس كل الإحصائيات الموجودة في الشكل و بالأخص قيمة الاحتمال المرتبطة بإحصائية Jarque-Bera التي تساوي 1.881162 و التي هي أكبر من القيمة الحرجة 5% و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أن البواقي تتوزع طبيعيا .

الجدول (05) : نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية .

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.357156	Prob. F(1,26)	0.5553
Obs*R-squared	0.379418	Prob. Chi-Square(1)	0.5379

المصدر : مخرجات Eviews9 .

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2019/1990)

اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية Heteroskedasticity يشير إلى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين للأخطاء العشوائية و هذا ما نلاحظه في الشكل بأن جميع القيم الاحتمالية لإحصائية Fisher كالتالي $Prob.F(1.26) = 0.5553$ و كذلك القيمة الاحتمالية الخاصة بمشاهدات معامل التحديد Chi-Squard التي كانت كالتالي $Prob.Chi-Sauqrd(1) = 0.4621$ هي أكبر من القيمة الحرجة 5% ، و بالتالي يمكن الاستنتاج بأنه لا توجد مشكلة اختلاف التباين للأخطاء .

الجدول (06): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك .

ARDL Bounds Test (اختبار منهج الحدود للنموذج)		
Sample: 1991 2019		
2Included observations: 29		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.643564	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.97	3.74
5%	3.38	4.23
2.5%	3.8	4.68
1%	4.3	5.23

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات eviews9 .

يوضح الجدول (06) نتائج إحصائية F لاختبارات حدود ARDL ، إذ نلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة 3.74 ، 4.23 ، 4.68 ، 5.23 ، لدرجات معنوية كل من 10% ، 5% ، 2.5% ، 1% ، على التوالي و منه فإننا

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2019/1990)

نستطيع رفض فرضية العدم و بالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الخاصة بالنموذج .

الجدول (07) : نتائج مقدرات المعلمات طويلة الأجل .

Long Run Coefficients				
Case 3 : Constant and trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDI	-0.000209	0.000548	-0.380974	0.7070
LN_EXR	-0.141950	0.029401	-4.828086	0.000
LN_EXP	0.363956	0.060580	6.007831	0.0000
Cointeq = LN_GDP - (-0.0002*LNFDI - 0.1420*LN_EXR + 0.3640*LN_EXP + 0.0229*@TREND)				

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9 .

الجدول (07) يمثل نتائج مقدرات المعلمات طويلة الأجل و الذي يوضح ان هناك علاقة عكسية بين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حيث أن FDI غير معنوي ، حيث ان الزيادة في(FDI) بـ 1% تؤدي إلى انخفاض في (GDP) بحوالي 0.02% ، إلى جانب نسبة سعر الصرف (EXR) كذلك تؤدي إلى تخفيضه بحوالي 14% ، أما بالنسبة للصادرات (EXP) فبينهما علاقة طردية ، حيث أن الزيادة في هذا الأخير بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في (GDP) بحوالي 36% .

الجدول (08) : نتائج مقدرات المعلمات قصيرة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ .

ECM Regression				
Case 3 : Constant and trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNFDI)	-0.000230	0.000187	-1.227987	0.2330
D(LN_EXR)	-0.042841	0.014124	-3.033281	0.0063
D(LN_EXP)	0.389150	0.049418	7.874677	0.0000
C	-0.240607	0.047358	-5.080546	0.0000
@TREND	0.022932	0.001316	17.420523	0.0000
CointEq(-1)	-0.544467	0.100648	-5.409642	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9 .

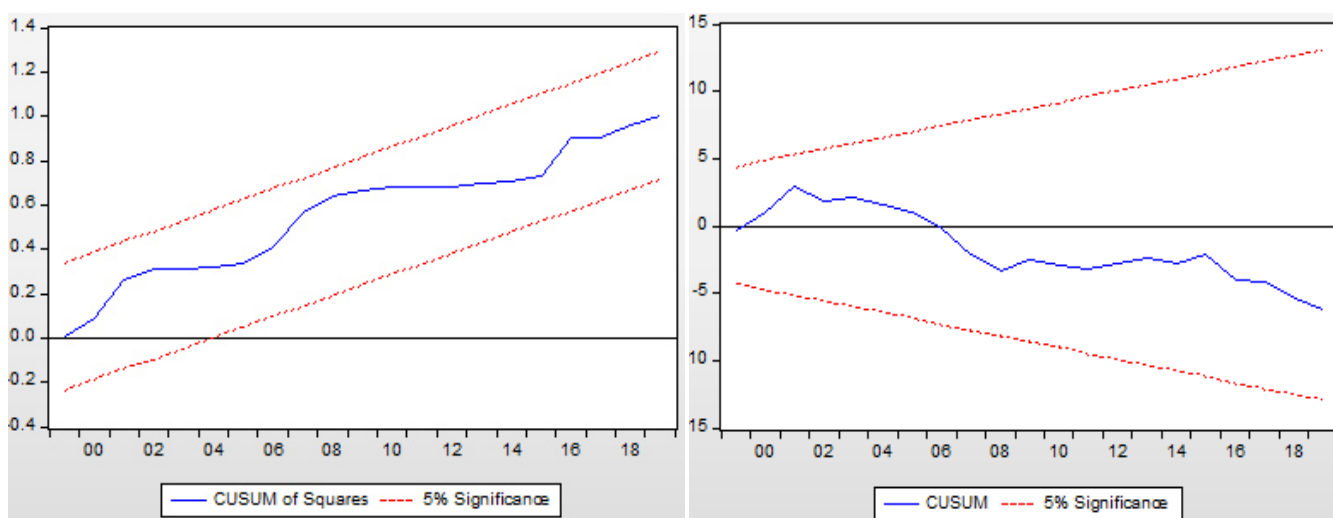
الجدول (08) عبارة عن معلمات قصيرة الأجل و يتضمن معامل سرعة تصحيح الخطأ حيث نلاحظ :

في الأجل القصير، تؤدي الزيادة في الـ (FDI) بنسبة 1% إلى الانخفاض في (GDP) بنسبة 0.02 %، و كذلك بالنسبة لسعر الصرف فتؤدي للانخفاض بنسبة 4% ، أما بالنسبة للصادرات فإن الزيادة بنسبة 1% تؤدي لزيادة بنسبة 24% في (GDP) .

معامل سرعة تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطئ عودة المتغيرات الى حالة التوازن ، و في هذا النموذج تبلغ سرعة تصحيح الخطأ $CointEq(-1) = -0.544467$ و نلاحظ أنه سلبي و معنوي فيمكننا القول أن لديه معنوية إحصائية قوية عند المستوى 1% و هذا ما يزيد من دقة و صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل ، أي تقريبا حوالي 54%

و تشير هذه النسبة إلى أنه 54% من جميع الاختلالات في توازن معدلات الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية .

الشكل (07) : نتائج إختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي .



المصدر : مخرجات Eviews9 .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقي "CUSUM" و المجموع التراكمي لمربعات البواقي "CUSUM of Squares" هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى معنوية 5% و بالتالي يمكننا القول أن المعلمات المقدرة لهذا النموذج هي ثابتة أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة و أنه لا يوجد اختلال هيكلي حاصل .

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين على أرض الواقع من خلال الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الجارية (2019/1990) .

حيث تم التعريف بالسلاسل الزمنية بشكل عام و من ثم تحديد الطريقة المتبعة في التوصل لنتائج الدراسة باستخدام برنامج Eviews9 و من خلال تقدير نموذج ARDL و بعد التحقق من استقرارية متغيرات الدراسة ، أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية في المدى الطويل .

خاتمة

خاتمة :

الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا ، حيث عرف هذا الأخير اهتماما جليا من طرف العديد من الدول في العقد الأخير من الزمن ، إذ ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما يعود به من فوائد خاصة على الدول المضيفة كما أن مهمة استقطابه من القضايا الضرورية التي اندفع حولها جل الدول .

فالجزائر بصفتها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد عملت على القيام بتوفير الحوافز و الضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري و أيضا عملت على إصدار تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية و بالتالي تهيئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين و بالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني ، من خلال هذه الدراسة التي هدفت لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2019/1990) قمنا بتقسيم دراستنا لثلاث فصول ، فصلين نظريين و فصل تطبيقي و هي كالتالي : الفصل الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي و واقعه في الجزائر إذ توصلنا فيه بأن FDI عبارة عن ظاهرة اقتصادية تسمح بانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري و أما الفصل الثاني فكان عبارة عن مدخل نظري للنمو الاقتصادي و الذي قمنا فيه بالتوصل بأن هذا الأخير هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، و من خلال الفصل الثالث الذي هو عبارة عن دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة أعلاه و التي عرفنا فيها أن الناتج المحلي الإجمالي قد عرف ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة و ذلك بسبب البرامج التنموية المطبقة من طرف الدولة و بالرغم من ذلك فالإقتصاد الجزائري مرتبط بقطاع المحروقات فهو عرضة للتقلبات السائدة

في أسعار النفط العالمية ، و توصلنا إلى علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و أيضا بالنسبة لسعر الصرف أما بالنسبة للصادرات فهي علاقة طردية .

في الأخير يمكننا القول أن على الدولة قبل أن تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي أن توفر المناخ المناسب لذلك بدلا من التماذي في منح التسهيلات و الإعفاءات الجبائية لأن النتائج ستبقى محدودة فالمؤسسة قائمة على الربحية و هي المعيار الوحيد الذي تحدد المؤسسات الأجنبية قرارها من خلاله بالاستثمار في بلد ما من عدمه .

قائمة

المصادر والمراجع
قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

➤ الكتب :

1. أحمد بن عند الكريم المحيميد ، محمد بن عبد الله الجراح ، (2010) " مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم و اساسيات 102 قصد" ، الطبعة الثانية .
2. أحمد ماجد عطالله ، (2016) "إدارة الاستثمار" الاردن ، عمان ، دار أسامة للنشر و التوزيع.
3. الهادي ، سليمان عمر، (2013) " استثمار أجنبي مباشر و حقوق البيئة" ، عمان ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع .
4. اونيس عبد المجيد، (2006) " الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، الجزائر.
5. تشارلز ويلان، (2002) "الاقتصاد عاريا عرض طريف و مشوق للمفاهيم الاقتصادية" ، بيروت .
6. جلال خشيب، (2014) "النمو الإقتصادي (مفاهيم و نظريات)" ، شبكة الألوكة .
7. حبيب كاميل و البني حازم، (1997) "دراسات في الإنماء و التطور" ، طرابلس ، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب .
8. حسين علي خربوش، (1999) "الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق" ، عمان ، الأردن، دار زهران .
9. حمدي عبد العظيم، (1987) "سياسة سعر الصرف و علاقتها بالموازنة العامة للدولة" ، مصر القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية .
10. دلال بن سميحة ، (2016) " الاستثمارات الأجنبية المباشرة "محدداتها ، اثارها و توجهاتها" ، عمان ، دار الأيام للنشر و التوزيع .

11. رضا عبدالسلام، (2002) "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر"، مصر، دار الإسلام للطباعة و النشر.
12. زهرة التميمي رجاء السالم. (2018). مصادر النمو الاقتصادي و مؤشراتته . عمان ، الطبعة الأولى: دار الايام للنشر و التوزيع.
13. زهرة حسن عباس التميمي ، رجاء عبد الله عيسى السالم، (2018) "مصادر النمو الاقتصادي و مؤشراتته" ، الطبعة الاولى ، دار الأيام للنشر .
14. سفيان قعلول ، (2017) " جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر" ، صندوق النقد العربي .
15. سليمان عمر الهادي، (2013) "الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة" ، عمان، الأكاديميون للنشر و التوزيع .
16. صلاح عباس ، (2005) " العولمة و آثارها في الفكر المالي و النقدي" ، الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة .
17. عبد السلام ابو قحف ، (2003) " اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي" الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر .
18. عبد السلام أبو قحف ، (2001) " نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة" ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة .
19. عبد العزيز قاسم محارب ، (2011) " التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي" الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة .
20. عبد الكريم كاكي ، (2014) "الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية" لبنان، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع.

21. عبد المطلب عبد الحميد ، (2006) "العولمة الاقتصادية : منظماتها - شركاتها - تداعياتها" الاسكندرية ، الدار الجامعية.
22. عجمية محمد عبد العزيز، (1983) "مقدمة في التنمية و التخطيط" بيروت، دار النهضة العربية.
23. علي عباس، (2007) "إدارة الأعمال الدولية" الاردن ، دار الحامد.
24. علي عبد الفتاح أبو شرار، (2010) "الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات" ، عمان-الأردن ، دار المسيرة للنشر و التوزيع .
25. عمر هاشم محمد صدقة ، (2010) "ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي" مصر ، دار الفكر الجامعي.
26. فريد النجار، (2002) "تسويق الصادرات العربية آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى"، مصر- القاهرة ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع .
27. فريدريك م. شرر، (2002) "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثيره بالابتكار التكنولوجي" ، السعودية ، العبيكان للنشر.
28. قليل محمد صغير، (2019) "محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية"، الجزائر ، معسكر .
29. محمد أحمد الأفندي ، (2017) "النظرية الاقتصادية الكلية و السياسة الاقتصادية". عمان ، مركز الكتاب الأكاديمي .
30. محمد أحمد بدر الدين ، (2013) "استراتيجيات النمو الاقتصادي ، *Economic growth strategies*" القاهرة ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع.

31. محمد شيخي ، (2011). " طرق الإقتصاد القياسي ، محاضرات و تطبيقات"، الجزائر- ورقلة ، دار الحامد.
32. محمد صالح تركي القرشي، (2010) " علم اقتصاد التنمية"، عمان ، دار إثراء للنشر و التوزيع.
33. محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد، (1999) " النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"، مصر، الاشعاع الفنية .
34. محمد مطر، (2006) " إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية الرابعة"، عمان- الأردن ، دار وائل للنشر .
35. معاوية عثمان، الحداد ، (2015) " قواعد قانونية لجذب الاستثمار الأجنبي"، الاسكندرية ، طبعة 1 دار جامعية جديدة.
36. مفتاح صالح ، دلال بن سميحة ، (31 اكتوبر, 2008) " واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية" لبنان ، بحوث اقتصادية عربية.
37. منصور الزين ، (2013) " تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية" عمان - الأردن ، دار الراية للنشر و التوزيع .
38. ميشيل ب تودارو، (2006) " التنمية الاقتصادية"، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر .
39. نزار سعد الدين العيسى ، (2001) " مبادئ الإقتصاد الكلي كيف يعمل الإقتصاد في النظرية و التطبيق" عمان ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع.
40. نزيه عبد المقصود مبروك، (2007) " الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية" الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي .
41. يحي سعيدي، (2015) " الاستثمار الأجنبي المباشر" عمان ، إثراء للنشر و التوزيع.

➤ المجالات و المقالات :

42. إبراهيم عبد اللطيف ، (1995) "الخصخصة و الاستثمار الأجنبي"، مجلة الادارة .
43. بونقاب مختار و لزهوي زواويد، (2018) "أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر " مقال منشور في مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الأعمال .
44. ثامر علي النويران و حمود حميدي بن خالد، (العدد 02 المجلد 03, 2017)، "أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن " ، مجلة الاقتصاد و المالية .
45. حسين يوسف محمد داودي، (25 افريل, 2021)، " تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL " ، الجائر، مغنية ، مجلة مجاميع المعرفة.
46. رجاء عبد الله السالم، (2011) "مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية" ، المجلد 13 العدد 3.
47. رفيق نزاري و هارون الطاهر، (جوان, 2016)، " اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي " ، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر .
48. روبرت ميللر، (1993) "محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج" ، مجلة الامويل و التنمية .
49. زدون جمال و بغداد تركية، (2016) ، " الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في دول م جلس التعاون الخليجي " ، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة - الجزائر .

50. شوقي جباري و محمد محجوب الحداد، (2013)، " مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا" ، العراق ، جامعة الكوفة ، مجلة مركز دراسات الكوفة.
51. عبد الحق طير، (جوان, 2017) ، "جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر" ، الجزائر، العدد06.
52. عثمان الهادي ، (جانفي, 2015)، " اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر"، الجزائر ،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية.
53. محمد الناصر حميدان، (31 ديسمبر, 2014)، " نماذج النمو" ، جامعة الوادي، الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية.
54. محمد زيدان ، (01 جوان, 2004)، " الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. نظرة تحليلية للمكاسب و المخاطر" ، الشلف- الجزائر، العدد01 ، جامعة حسيبة بن بو علي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
55. مشتاق باركر، (1990)، " الاستثمار المباشر و تجربة الشرق الأوسط"، المجلة الاقتصادية مركز النشار الاقتصادي .
56. ناجي بن حسين، (جوان , 2009) ، " تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية .

➤المذكرات و الأطروحات:

57. بوراوي ساعد ، (2008/2007)، " الحوافز الممنوحة لدول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب) " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، باتنة - الجزائر ، جامعة الحاج لخضر .

58. جابر سطحي ، (2018/2017)، " دور الاستثمار الأجنبي في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة ،موبيليس،دجيزي،اوريدو) "، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .
59. خيالي خيرة ، (2012/2000)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر - ورقلة ، جامعة قاسي مرباح .
- 60.رحال فاطمة ، (2010/2000)،" أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة - الجزائر ، جامعة محمد خيضر .
- 61.عبو هودة ، (2007)، " آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2006/1970)"، مذكرة ماجستير ، شلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بو علي.
- 62.مصباح بلقاسم ، (2006/2005)،" أهمية الاستثمار الأجنبي و دوره في التنمية المستدامة" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر .

➤ المراجع باللغة الأجنبية :

- 63.T.Sadik , Ali A.Bolbol (2001) "Mobilizing International Capital for Arabic Economic Development : with srecial Reference to the Role and Determinants of FDI " , Arab Economic Jornal.
- 64.DELAIED BENCHMARK, (1993) ," Definition Of Foriegn Direct Investment", edition 1.
- 65.Faisal Ahmad , Rabah Arezki and Nobert Funke , (2005) "The Composition of capital flow : isouth africa Different " .
- 66.Marouane alay, (september, 2006) « Investissement Direct Etranger et Croissance Economique.Une estimation à partis d'un Modèle Structurel pour les pays de rive Sud de la Méditerrané. " Paris.

67.OCDE , (2002) “L'Investissement direct étranger au service du développement.” France , Paris.

68.UNCTAD,(1998) “world investment report : trends and determinants”

69.Unctad (1996) ,” *world investment report trade and international policy arrangement* .Unctad”.

➤ المواقع الالكترونية :

70.<http://www.tsa-algerie.com>.(2020 ,07 12) .

71.<https://www.investopedia.com>(2018)

الملاحق

الملحق (01) : جدول البيانات المستخدمة في التحليل القياسي باللوغاريتم
(2019/1990).

	LnFDI	ln gdp	ln EXR	Ln EXP
1990	12,7216307	8,18063963	2,1924921	24,5417261
1991	16,2698451	8,14396388	2,91630344	24,5326855
1992	17,2167079	8,13830055	3,08356342	24,5709441
1993	6,90775528	8,09486061	3,15040025	24,5517614
1994	6,90775528	8,06511132	3,55701812	24,5171699
1995	6,90775528	8,08330884	3,86414968	24,578265
1996	19,4139325	8,10595886	4,00275789	24,6505856
1997	19,3761922	8,10074597	4,05538455	24,7116808
1998	20,2233802	8,13547924	4,07310319	24,7285378
1999	19,4908936	8,15281526	4,19831223	24,7868546
2000	19,4506572	8,17652697	4,32094602	24,8485425
2001	20,8304197	8,19298734	4,34659401	24,8236267
2002	20,7862031	8,23472487	4,37804246	24,863276
2003	20,2736607	8,29149179	4,34892186	24,9442439
2004	20,5975325	8,3204145	4,27750813	24,9744641
2005	20,8682316	8,36384057	4,29423734	25,0302673
2006	21,3335747	8,36598645	4,28560682	25,0035021
2007	21,2460615	8,3839074	4,23833523	24,9930431
2008	21,693517	8,391262	4,16794812	24,9640313
2009	21,73375	8,38991442	4,28561783	24,8582713
2010	21,5563354	8,40723138	4,30926753	24,8496809
2011	21,667653	8,4169857	4,28960817	24,819074
2012	21,1289992	8,43090632	4,35074191	24,780528
2013	21,2491101	8,43849421	4,3741003	24,721839
2014	21,1302006	8,45545407	4,38923828	24,723837

الملاحق

2015	20,1029841	8,47133213	4,61206072	24,7288245
2016	21,216903	8,48231725	4,69540447	24,7964832
2017	20,9304779	8,47478395	4,70928708	24,7335434
2018	21,1058715	8,46663878	4,75869603	24,6958415
2019	21,0462686	8,45526745	4,78209017	24,6329017

الملحق (02) : دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

	LN_GDP	LNFDI	LN_EXR	LN_EXP
Mean	8.293722	17.50594	4.110258	24.76520
Median	8.342128	20.80831	4.287613	24.75704
Maximum	8.482317	21.73375	4.782090	25.03027
Minimum	8.065111	-20.10298	2.192492	24.51717
Std. Dev.	0.147142	8.382078	0.585544	0.151321
Skewness	-0.186962	-3.331583	-1.684475	0.029484
Kurtosis	1.410797	14.75920	5.565381	2.047575
Jarque-Bera	3.331733	228.3457	22.41376	1.138239
Probability	0.189027	0.000000	0.000014	0.566024
Sum	248.8117	525.1783	123.3077	742.9560
Sum Sq. Dev.	0.627871	2037.517	9.943007	0.664039
Observations	30	30	30	30

الملحق (03) : دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة لنموذج تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر .

اختبار جذر الوحدة في سلسلة FDI باستخدام اختبار PP .

Null Hypothesis: LN_EXR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic		-5.294894	0.0010	
Test critical values:	1% level	-4.309824		
	5% level	-3.574244		
	10% level	-3.221728		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)			0.008660	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			0.010414	
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(LN_EXR)				
Method: Least Squares				
Date: 06/26/21 Time: 23:44				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_EXR(-1)	-0.309542	0.054747	-5.654041	0.0000
C	1.234818	0.182075	6.781940	0.0000
@TREND("1990")	0.007974	0.003740	2.131733	0.0426

اختبار جذر الوحدة في سلسلة EXR باستخدام اختبار PP .

Null Hypothesis: LNFDI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.747299	0.0036
Test critical values:	1% level		-4.309824	
	5% level		-3.574244	
	10% level		-3.221728	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				68.08006
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				68.09407
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LNFDI) Method: Least Squares Date: 06/26/21 Time: 22:43 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDI(-1)	-0.927105	0.195294	-4.747235	0.0001
C	14.75342	4.488314	3.287073	0.0029
@TREND("1990")	0.110020	0.195031	0.564116	0.5775

إختبار جذر الوحدة للفروق الأولى في السلسلة GDP باستخدام إختبار PP .

Null Hypothesis: D(LN_GDP) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.227308	0.0289
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.000317
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.000280
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LN_GDP,2) Method: Least Squares Date: 06/26/21 Time: 23:48 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_GDP(-1))	-0.513568	0.156577	-3.279974	0.0030
C	0.006149	0.003842	1.600552	0.1216

إختبار جذر الوحدة للفروق الأولى في السلسلة EXP باستخدام إختبار PP .

Null Hypothesis: D(LN_EXP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-4.164436	0.0143
Test critical values:				
	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				0.001775
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.001736
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LN_EXP,2) Method: Least Squares Date: 06/26/21 Time: 23:51 Sample (adjusted): 1992 2019 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_EXP(-1))	-0.804511	0.192729	-4.174316	0.0003
C	0.042016	0.019999	2.100929	0.0459
@TREND("1990")	-0.002549	0.001141	-2.234666	0.0346

الملحق (04) : نتائج تقدير ARDL .

Dependent Variable: LN_GDP Method: ARDL Date: 06/26/21 Time: 22:39 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (1 lag, automatic): LNFDI LN_EXR LN_EXP Fixed regressors: C @TREND Number of models evaluated: 8 Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LN_GDP(-1)	0.449295	0.232956	1.928666	0.0674
LNFDI	-0.000115	0.000303	-0.379890	0.7078
LN_EXR	-0.041963	0.036383	-1.153371	0.2617
LN_EXR(-1)	-0.036210	0.028545	-1.268504	0.2185
LN_EXP	0.384541	0.082378	4.668022	0.0001
LN_EXP(-1)	-0.184109	0.060233	-3.056624	0.0060
C	-0.256228	0.767735	-0.333746	0.7419
@TREND	0.012629	0.005712	2.210878	0.0383
R-squared	0.995167	Mean dependent var		8.297621
Adjusted R-squared	0.993556	S.D. dependent var		0.148160
S.E. of regression	0.011893	Akaike info criterion		-5.796711
Sum squared resid	0.002971	Schwarz criterion		-5.419526
Log likelihood	92.05231	Hannan-Quinn criter.		-5.678581
F-statistic	617.7414	Durbin-Watson stat		2.062358
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (05): اختبار منهج الحدود (ARDL Bounds Test) .

ARDL Bounds Test		
Date: 06/26/21 Time: 23:59		
Sample: 1991 2019		
Included observations: 29		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.643564	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.97	3.74
5%	3.38	4.23
2.5%	3.8	4.68
1%	4.3	5.23

الملحق (06) : نتائج مقدرات معلمات طويلة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Original dep. variable: LN_GDP				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1)				
Date: 06/27/21 Time: 00:02				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 29				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNFDI)	-0.000230	0.000187	-1.227987	0.2330
D(LN_EXR)	-0.042841	0.014124	-3.033281	0.0063
D(LN_EXP)	0.389150	0.049418	7.874677	0.0000
C	-0.240607	0.047358	-5.080546	0.0000
CointEq(-1)	-0.544467	0.100648	-5.409642	0.0000
Cointeq = LN_GDP - (-0.0002*LNFDI -0.1420*LN_EXR + 0.3640*LN_EXP + 0.0229*@TREND)				

الملحق(07): نتائج مقدرات المعلمات قصيرة الأجل و نموذج تصحيح الخطأ

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDI	-0.000209	0.000548	-0.380974	0.7070
LN_EXR	-0.141950	0.029401	-4.828086	0.0001
LN_EXP	0.363956	0.060580	6.007831	0.0000
@TREND	0.022932	0.001316	17.420523	0.0000

الملك

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك بالبحث في طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومن ثم تحليل الأثر باستخدام التحليل القياسي الكمي متخذة الحيز الزمني الممتد من سنة 1990 إلى غاية 2019. من خلال تطبيق منهجية ARDL. أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر سالب على النمو الاقتصادي وهذا راجع لضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر وهذا يدل على أن المناخ الاستثماري في هذه الدول لم يرقى إلى المستوى المطلوب لجذب المزيد من هذه الاستثمارات. الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، نمو اقتصادي، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aims to measure the impact of foreign direct investment on economic growth, by researching the nature of the relationship between the variables of the study and then analyzing the impact using quantitative econometric analysis, taking the time space extending from 1990 to 2019.

Through the application of the ARDL methodology, the results indicated that foreign direct investment has a negative impact on economic growth, and this is due to the weak inflows of foreign direct investment into Algeria, and this indicates that the investment climate in these countries did not rise to the level required to attract more such investments.

Keywords: foreign Direct Investment, Economic growth, ARDL Model.